مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٣ ، العدد: ١، الجزء: ب ، السنة : ٠٨ ، ص٢٥ – ٧٥

قضية فلسطين وقضية كشمير
دراسة مقارنة

م.م . كاظم هيلان محسن السهلاني
جامعة البصرة – كلية التربية – قسم التاريخ

الخلاصة

هذا البحث محاولة لدراسة قضية فلسطين وكشمير من خلال مقارنة ومقاربة إحداهما في ضوء الأخرى، ون خلال الجوانب الرئيسية في القضيتين، فدرس البحث في الجانب الأول موقعهما الجغرافي من حيت أهميته الإستراتيجية والجيوبولتيكية، ومدى اهتمام القوى الكبرى بهذين الموقعين بوصفها مؤثران في ضمان مصالحهما. اما الجانب الثاني فيتمثل في البعد التاريخي للقضيتين فبين البحث كيف ان المنطقتين كانتا معبراً ومستقراً لعدة مجموعات عرقية ودينية مختلفة، ومدى استغلال اطراف الصراع للتأريخ وتوظيفه بالصورة التي تخدم ادعاءاتهما في أحقيتهما في الأرض المتصارع حولها. وكان الجانب الأيديولوجي هو الجانب الثالث الذي اهتم البحث بدراسة اثره الكبير في القضيتين، من جهة التوظيف السياسي له، وتأثيره في الجماهير، وتحوله رمز في الضمير الجمعي، لدرجة انه صبغ القضيتين بصبغة، وفي الجانب الرابع ناقش البحث الدور البريطاني، وقد ظهر واضحاً ان البريطانيين لعبوا الدور الرئيسي في التأسيس للصراع في فلسطين وكشمير، إذ ان القضيتان قد ظهرتا اثناء الاحتلال البريطاني وبعده.

واهتم البحث بدراسة دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى فيها، في الجانب الخامس فدرست عوامل فشلها في حل القضيتين. إذ بدأ ان العامل الرئيسي في ذلك تمحور حول طبيعة بنية هذه المنظمة لاسيما المجلس السياسي الفاعل فيها وهو مجلس الامن، والتنافس والتصارع بين القوى الكبرى لضمان مصالحها اولاً، لخدمة تحالفاتها مع اطراف الصراع ثانياً. كان الجانب السادس في البحث هو العلاقات المتبادلة بين اطراف القضيتين، فظهر واضحاً ان القضيتين لبتا دوراً محورياً في تحديد مواقف إطراف الصراع من بعضها البعض. وفي الجانب السابع درس سباق التسلح بينهما وركز على مقارنة بين الإمكانات النووية لها، وطبيعة العائد الذي تحصل عليه القوى الكبرى من دعم اطراف الصراع بالسلاح. وفي الجانب الثامن والأخير اكد البحث على اختلافين رئيسين بين قضيتي فلسطين وكشمير، وكانت النتائج العامة التي خرجت بها الدراسة هي خاتمة البحث.

المقدمة

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية ونتائجها نقطة تحول كبيرة في شكل العالم سياسياً واقتصادياً وفي طبيعة القوى المسيطرة والمتحكمة في مقدراته، ومن أبرز معالم هذا التحول هو انهيار قوى الاستعمار الأوربية التقليدية وفي مقدمتها بريطانيا من وجه، ونيل الكثير من دول العالم المستعمرة استقلالها من وجه ثاني، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كقطبان عالميان يتبنيان أيديولوجيتان متناقضتان، تتمحور وترتبط السياسات والصراعات العالمية حولهما وبهما من وجه ثالث، ثم ظهور عدد كبير من المشاكل الدولية لاسيما ما متعلق منها بالحدود وحق تقرير المصير، التي خلفها الاستعمار بعد رحيله من وجه رابع.

في هذا الإطار العام كانت قضيتا فلسطين وكشمير، من أعقد وأقدم قضايا الصراع على المستوى العالمي، فصارت هاتان القضيتان بوصفهما قضيتان مركزيتان في منطقتي الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، تلعبان دوراً رئيساً في النظر إلى ماضي وحاضر ومستقبل المنطقتين، وأضحت الضحية الأكبر لهذين الصراعين هي شعوب المنطقتين، التي دفعت ولازالت تدفع ثمناً باهضاً من الضحايا البشرية، وضياع فرص التقدم والتنمية التي هي بأمس الحاجة إليها.

هذا البحث محاولة لدراسة هاتان القضيتان بوصفهما أنموذجان للصراعات المعقدة التي تشابك عوامل قيامهما وبقائهما، ومن زاوية جديدة تعتمد مقارنة ومقاربة إحداهما بالأخرى في ضوء سماتهما العامة. إن البحث يفترض بين القضيتين أوجهاً للشبه أكثر بكثير من أوجه الاختلاف، مما يجعل الكشف عن أوجه الشبه عبر أجراء المقارنة بينهما، عاملاً هاماً في الإفادة من دروس التاريخ، واتساقاً مع هذا الإطار فأنه ليس من مهمة البحث تتبع القضيتان عبر تسلسلهما التاريخي[١]. فالبحث يركز على دراسة السمات العامة والنتائج الرئيسة التي كانت من إرهاصات تفاعل الأحداث التاريخية في كل قضية اعتماداً على المقارنة والمقاربة، وللتركيز في منهجية البحث هذه، فأنه يتجنب أوجه الشبه السطحية والظاهرية، ويعتمد على جمع العناصر الأساسية للقضيتين في محاولة لتقصي الأسباب العامة والظواهر الفاعلة في ضوء النتائج المستخلصة، فالدراسة التاريخية كما يقول الأستاذ فاروق عمر فوزي ليست " مجرد سرد لأحداث واقعة بل محاولة لربط تلك الأحداث واستخلاص المعايير الأساسية التي تتحكم في العصر الذي وقعت فيه تلك الأحداث " [٢].

وإذا كانت هناك صعوبة واجهت البحث، فهي عدم توازن المادة المصدرية، فقد زخرت المكتبات بكم كبير من المصادر عن القضية الفلسطينية، الذي كانت فيه نسبة غير قليلة من التشابهات في المضمون والمختلفات في العنوان، فكانت عملية فرز مادة مصدرية متنوعة من هذا الكم عملية استنفذت الكثير من الجهد والوقت، وفي المقابل فأن ما توافر من مادة مصدرية عن قضية كشمير كان قليلاً جداً

لو قارنا بما هو متوفر عن قضية فلسطين[٣]. إلا أن هذا القليل كان إيجابياً في تنوعه من حيث اتجاهات مؤلفيه، ومضمونه، مما أعطى نسبة عالية من الوضوح عن القضية ومواقف أطرافها.

وستركز المقارنة على الجوانب الآتية في القضيتين:

١- الموقع الجغرافي.
٢- الجانب التاريخي.
٣- الجانب الأيديولوجي.
٤- الدور البريطاني.
٥- المواقف المتبادلة بين أطراف القضيتين.
٦- دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى فيها.
٧- سباق التسلح وتلكأ التنمية.
٨- أوجه الاختلاف الرئيسة

الموقع الجغرافي

لقد شغلتا منطقتا الصراع موقعان جغرافيان متميزان من الناحية الإستراتيجية، ففلسطين التي تقع في أقصى غرب القارة الآسيوية بين خطي عرض ٢٩.٣٠ و ٣٣.١٥ شمالاً، وبين خطي طول ٣٤.١٥ و ٣٥.٤٠ شرقي غرينتش، يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط الذي يصلها بجنوب القارة الأوربية وشمال أفريقيا، ومن الشمال لبنان ومن الشرق البحر الميت والأردن وسوريا اللذان يصلانها بالمشرق العربي ومن خلفه الدول الإسلامية الكبيرة، ومن الجنوب سيناء والبحر الأحمر اللذان يصلانها بمصر وشرق القارة الأفريقية[٤].

إن هذا الموقع الجيوبولتيكي لفلسطين أهلها لأن تكون جسراً بين القارات القديمة أسيا، أوربا، أفريقيا، يعبره الغزاة من الشرق إلى الغرب وبالعكس، ويمر عليه من الشمال بمحاذاة الساحل الفلسطيني إلى الجنوب، ومن الجنوب يتجه نحو الجزيرة العربية والشمال الشرقي لأفريقيا[٥]. لذا تعد فلسطين موقعاً أساسياً لحماية سيناء وقناة السويس[٦]. أخطر وأهم مصالح الاستعمار البريطاني على مدى القرون الماضية، فهي أقصر وأهم الطرق نحو الهند (درة التاج البريطاني) والمستعمرات البريطانية في شرقها، ونحو الشرق الأفريقي، ومركز حيوي للسيطرة على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما إنها قاعدة انطلاق رئيسة لأية مشاريع توسعية لبريطانيا في الشرق العربي قد تنشأ على أثر انهيار الدولة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى[٧].

لقد بدت فلسطين لبريطانيا موقعاً جغرافياً بالدرجة الأولى، وأهمية هذا الموقع بدأت بالبروز منذ نهاية القرن السادس عشر، إذ أضحت فلسطين تقع على الطريق بين مركزي ثقل الممتلكات البريطانية، أحد هذين المركزين يشمل أراضي المحيط الأطلسي الشمالي، بينما المركز الثاني يشمل أراضي المحيط الهندي، وبين هذين المركزين كثفت بريطانيا جهودها لتأمين كل الطرق التي تربط بينهما براً وبحراً وجواً. وبناءً على ذلك فأن أهمية فلسطين كموقع جغرافي هام تطور من جسراً برياً متمماً للطريق البحري قبل شق قناة السويس، لا سيما بعد تراكم المصالح الإستراتيجية لبريطانيا في المنطقة التي تظاهر فلسطين، إلى الشرق منها[٨]، إلى موقع هام مع موقع مصر في الركن الجيوستراتيجي الحرج للبحر الأبيض المتوسط، وهو الركن الجنوبي شرقاً. ويكفي القول للدلالة على أهمية هذا الركن من أن بريطانيا كانت تنظر إليه على أساس " أن الشعب الذي يسيطر على هذه الشواطئ يسيطر على أوربا " [٩]. وبهذا يبدو واضحاً أن أهمية فلسطين كموقع كانت واضحة في أذهان الساسة البريطانيين، وكانت عاملاً أساسياً في سعي بريطانيا لتثبت السيطرة الاستعمارية عليها بشكل أو آخر.

وكان العرب على إدراك لأهمية الموقع الفلسطيني، لذا نظروا لفلسطين بوصفها قلب الوطن العربي، وأن عملية اقتطاعها من قبل البريطانيين، ومساعدة اليهود على الاستيطان بها وتحويلها إلى دولة يهودية، يرمي إلى نسف الجسر البري الذي يربط المشرق العربي بمغربه، ومن ثم تعميق التمزق العربي وعرقلة أو استهداف أية مشاريع وحدوية للبلدان العربية، وبهذا تصبح الأرض الفلسطينية قاعدة متقدمة للاستعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [١٠].

أما كشمير فتحتل موقعاً هاماً وفريداً في منطقة شبه القارة الهندية وجنوب آسيا، فهي تقع إلى الشمال من شبه القارة الهندية، بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وبين خطي عرض ٣٢.٨ و ٣٦.٥٨ وخطي طول ٣٧.٢٦ و ٨٠.٣٠، وتتاخم أربع دول ذات ثقل كبير في ميزان المساحة والسكان والحضارة والتاريخ والعقائد، فتحدها باكستان من الغرب والجنوب الغربي، والهند من الجنوب الشرقي، والصين من الشمال الشرقي والشرق، وأفغانستان من الشمال بشريط ضيق ولمسافة ١٦٠ ميلاً يفصلها عن تركمنستان، التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي القطب العالمي الثاني على مدار النصف الثاني من القرن العشرين [١١].

وتكمن الأهمية الإستراتيجية لموقع كشمير في إن حدودها تحتوي على مفاتيح الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة الوعرة، التي تخترق حدودها مع جيرانها، كما إنها تتحكم بالطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين إقليم التبت وما بعدها من وراء سلاسل الجبال شمالاً [١٢]، لذا عدت أحد الأبواب الرئيسة التي تصل بين الهند وآسيا [١٣].

إن الموقع الجيوبولتيكي لكثير، جعلها منطقة تلتقي فيها أربعة أقاليم جغرافية هي آسيا الوسطى من الشمال، والتبت من الشرق، وجنوب آسيا من الجنوب، والشرق الأوسط عبر الغرب. وثلاثة أقاليم تمثل حضارات عريقة، هي حضارة العالم الإسلامي، والحضارة الصينية، والحضارة الهندية [١٤]. هذه التركيبية المحيطة بكشمير قد انعكست على الواقع الحضاري والعقائدي للتركيبة الاجتماعية في داخلها، إذ أن الشعب الكشميري منقسم إلى ثلاث مجموعات دينية هي الإسلامية، والهندوسية، والبوذية.

إن هذا الموقع الحساس لكشمير جعل البريطانيون يولونها أهمية خاصة، فبينما تركوا لهذه الإمارة حكمها الذاتي في الشؤون الداخلية، فأنهم وضعوا مراكز بريطانية على النقاط الحدودية الإستراتيجية، إذ أنهم كانوا يعتقدون أن أي تدخل روسي أو أفغاني في الهند لن يأتي إلا عبر أرض كشمير [١٥].

كذلك نظر الهنود إلى كشمير وعدوا السيطرة على الموقع الكشميري أحد المرتكزات الهامة لتحقيق الأمن القومي الهندي على المستوى الاستراتيجي، فهذه السيطرة معناها ضمان أمن الحدود الشمالية الغربية للهند، حيث يمكن لأعداء الهند استغلال الممرات الأساسية عبر سلاسل الجبال الشاهقة، ومن ثم فأن وقوع كشمير بيد دولة معادية للهند معناه تهديد الأمن الهندي[١٦]. وقد شرح رئيس الوزراء الهندي جواهر لآل نهرو (١٩٤٧-١٩٦٤)، هذه الرؤية الهندية بعبارات واضحة إذ قال " إن كشمير مكان ذو أهمية حربية عظمى، وقد كان سوء الحظ دائماً يحالف البلاد ذات المراكز الإستراتيجية لأنه يجعلها محط أنظار الكثيرين، ومما لا شك فيه أن كشمير مرغوبة من جانبنا من هذه الناحية " [١٧].

باكستانياً، لم تغب أهمية موقع كشمير عن أذهان النخبة السياسية، فسيطرة باكستان على كشمير ستجعلها على اتصال حدودي مع الاتحاد السوفييتي والصين، لما لذلك من أهمية كبيرة في توثيق علاقاتها مع هاتين القوتين الكبيرتين هذا من جانب، وتوسيع منافذها الحدودية واتصالها الجغرافي بعدد أكبر من الدول من جانب آخر. كما أن موقع كشمير في الجزء الشمالي الشرقي من باكستان يجعل منها منطقة هامة للأمن القومي الباكستاني. فسيطرة الهند على كشمير معناه تهديد هذا الأمن، وتهديد الحياة الاقتصادية لباكستان، إذ أن منابع الأنهار الثلاث التي يعتمد عليها القطاع الزراعي في باكستان تنبع من الأراضي الكشميرية [١٨]. ومن ثم أن أية سياسة باكستانية مستقلة سيكون من الصعب تحقيقها دون أن تتوافق هذه السياسة مع توجهات الهند التي تعدها باكستان عدوها الأول [١٩]. وهذا ما أشار إليه محمد علي جناح مؤسس باكستان بقوله " أن كشمير سياسياً واقتصادياً عصب باكستان المركزي، ولا تستطيع أمة تحترم نفسها أن تعرض عصبها المركزي لسيف عدوها المجرد " [٢٠]، كما أن كشمير في حالة سيطرة الباكستان عليها ستصبح مورداً اقتصادياً هاماً لباكستان، لكونها منطقة سياحية جاذبة، ومعبراً تجارياً أساسياً لتجارة شبه القارة الهندية مع آسيا الوسطى[٢١].

الجانب التاريخي

شكل الجانب التاريخي في القضيتين عاملاً هاماً من زاويتين، الزاوية الأولى هي دعم كل طرف إثباتاته بوقائع تاريخية للتأكيد على أحقيته في الأرض، والزاوية الثانية هي إدعاء كل طرف تخوفه من إن الطرف الأخر في حالة سيطرته سيعمل على القضاء على وجوده مستنداً في ذلك إلى ما يسترجعه من أحداث تاريخية كانت تمثل محاولات في هذا الاتجاه.

فأرض فلسطين كانت معبراً ومستقراً لهجرات عدة أقوام من الجزيرة العربية وجزر البحر المتوسط، الفينيقيون أول من أستوطن فلسطين في الموجة السامية الثانية عام ٢٥٠٠ ق.م، وفي عام ١٨٥٠ ق.م نزح إبراهيم الخليل وهو من القبائل الآرامية من بابل إلى حران ومنها إلى فلسطين ثم إلى مصر وبعدها عاد إلى فلسطين وأقام في حبرون (الخليل حالياً). بعد ذلك نزح حفيده يعقوب وجماعته المسمين بني إسرائيل إلى مصر في حوالي عام ١٦٥٠ ق.م، في هذا الوقت حوالي عام ١٣٠٠ ق.م جاء شعب يدعى الفلسطينيون من الجزر الشمالية في البحر المتوسط واستقروا في فلسطين، وبسبب الاضطهاد الذي عانى منه بني إسرائيل في مصر في عهد الفرعون رعمسيس الثاني (١٣٠٤-١٢٣٧) ق.م خرج بهم موسى إلى فلسطين عام ١٢٩٠ ق.م، وظلوا أربعين عاماً في صحراء سيناء يتهيبون الدخول إلى أرض فلسطين خشية الفينيقيين والفلسطينيين، وبعد أن تمكن بني إسرائيل من دخول فلسطين، أسسوا دولة لهم عام ١٠٠٠ ق.م التي انقسمت منذ عام ٩٣٥ ق.م إلى مملكتين، مملكة إسرائيل في الشمال التي ظلت حتى عام ٧٢٢ ق.م، ومملكة يهوذا في الجنوب التي انهارت عام ٥٨٦ ق.م. وقد تعرضت مملكتي بني إسرائيل في هذه الحقبة إلى ضغوط خارجية كبيرة لا سيما من الآشوريين والبابليين الذين أخضعوهم وأسروا أعداد كبيرة منهم حملوهم إلى بابل، وتمكن بنوخذ نصر عام ٥٨٦ ق.م من إزالة حكم بني إسرائيل ودمر هيكل سليمان إلا أنهم عادوا إلى فلسطين عام ٥٣٨ ق.م مع القائد الفارسي الذي أعاد بناء الهيكل المدمر عام ٥١٥ ق.م [٢٢].

وقد دخلت فلسطين تحت السيطرة اليونانية في عام ٣٣٢ ق.م عندما فتحها الاسكندر المقدوني، ثم جاء بومبيوس الروماني ليخضع فلسطين للإمبراطورية الرومانية عام ٦٣ ق.م، وفي ظل حكم الرومان لفلسطين ظهر المسيح ودعوته للدين الجديد. وقد كانت الشدة هي سمة التعامل الروماني مع اليهود، وكانت خاتمة هذه الشدة ما قام به هادريان عام ١٣٥ م من منع اليهود من دخول القدس، وإصداره أمراً ببناء هيكل وثني على أنقاض الهيكل اليهودي، ونتيجة لهذه السياسة فقد هاجر عدد كبير من اليهود إلى مختلف أنحاء العالم ولم يبق منهم إلا قلة في فلسطين [٢٣].

ظلت فلسطين تحت السيطرة الرومانية الشرقية بعد أن ورثتها من الإمبراطورية الرومانية الغربية التي سقطت عام ٤٧٦م، إلى إن فتحها العرب المسلمون عام ٦٣٢م حيث ظلت تحت سيطرة المسلمين على الرغم من خروجها عن سيطرتهم للحقبة (١٠٩٩- ١١٨٥) في زمن الحروب الصليبية، فدخلت بعد ذلك تحت الحكم المملوكي، ومن ثم الحكم العثماني في عام ١٥١٥ م حتى تمكنت بريطانيا من السيطرة عليها عام ١٩١٨ أثر انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى [٢٤].

وبذلك نجد أن الفينيقيين سيطروا على فلسطين لمدة ١٥٠٠ عام، وبني إسرائيل لمدة ٤١٤ عام أي ما بين عامي (١٠٠٠-٥٨٦) ق.م، والعرب المسلمون لمدة أثنا عشر قرن.

أما أرض كشمير فقد تعددت الأقوام التي استوطنتها أو حكمتها، فساد النفوذ البوذي على كشمير منذ العقود الميلادية الأولى وحتى القرن السادس الميلادي وتحديداً عام ٥٢٨ إذ حكمتها أقوام من الهون الأبيض التي أستمر حكمها حتى عام ٧٠٠ لتنتقل السيطرة عليها إلى عائلة هندوسية حكمت كشمير حتى عام ١٠٠٣. مرت كشمير بعد هذا التاريخ ولعدة قرون بحقب من عدم الاستقرار فتولى حكمها عدد من المغامرين الذين استندوا إلى خبراتهم القتالية وظل الأمر كذلك حتى نهاية القرن الرابع عشر للميلاد إذ دخلت كشمير في الإسلام عام ١٣٣٩ عندما أعلن حاكم كشمير انجاندرا إسلامه وتخليه عن البوذية، وتحولت كشمير بذلك إلى الإسلام دون أن تفتح عسكرياً أو تفرض عليها الجزية. وظلت كشمير تحت حكم السلاطين المسلمين المستقلين حتى عام ١٥٨٦ إذ ضمت إلى ممتلكات الدولة المغولية الإسلامية التي حكمت شبه القارة الهندية، وبقت كذلك حتى عام ١٧٥٢ وبعد أن دب الضعف في الدولة المغولية الإسلامية، فسيطر الأفغان عليها بعد أن اجتاحوا الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من الهند[٢٥]، وانتهى حكم الأفغان لكشمير عام ١٨١٩ عندما وسع السيخ دولتهم التي بنوها في إقليم البنجاب عام ١٧٩٩[٢٦]، لتدخل كشمير في الحضيرة السيخية، فعين السيخ حاكماً هندوسياً على كشمير يدعى غولاب ستغ، الذي عمل على استغلال ضعف دولة السيخ في الوقت الذي أخذ فيه النفوذ البريطاني يتزايد في شبه القارة الهندية، وعمل على الاتفاق سراً مع البريطانيين بمعاهدة عرفت بمعاهدة أمرتسار في ١٦ آذار ١٨٤٦، تنص على تعاونه مع البريطانيين في قتالهم للسيخ مقابل إبقاءه حاكماً على كشمير مع دفع مبلغ مالي للبريطانيين[٢٧]، وقد تحقق لغولاب سنغ ما أراد بعد أن تمكن البريطانيون من هزيمة السيخ، وظلت عائلة غولاب سنغ تحكم كشمير ذات الأغلبية الإسلامية، وقد كانت هذه المعاهدة كفيلة بإثارة الفتن والاضطرابات في المنطقة[٢٨]، لذا وصفها المتخصص في التاريخ الكشميري فيكتور سشفيلد بأنها " صفقة للبيع، وتناقض في الحقائق، وسوء لقراءة التاريخ، ونكران حق الشعب، بهدف خدمة مصالح الإمبرياليين والاستعماريين.." [٢٩].

من هذا الإيجاز المركز يظهر تاريخياً أن فلسطين حكمت من عدة مجموعات عرقية ودينية، فتعاقب على حكمها الفينيقيون والفلسطينيون والعبرانيون اليهود والروم الوثنيون والروم المسيحيون، والعرب المسلمون، أما كشمير فحكمت من قبل كل المجموعات الدينية الرئيسة في شبه القارة الهندية وعدة مجموعات عرقية، فتعاقب على حكمها البوذيين والهون الأبيض، والهندوس، والمسلمون الكشميريون، والمسلمون المغول، والمسلمون الأفغان، ثم حكمت هندوسياً باسم السيخ، وأخيراً هندوسياً باسم البريطانيين.

وفقاً لهذه الصورة وجدت مختلف الأطراف المتعلقة بالقضيتين، مجالاً رحباً للادعاءات التاريخية والاستناد إليها في تثبيت ما تدعيه حقوقاً تاريخية لها.

فمن أهم الأسانيد التي استندت إليها الحركة الصهيونية لتدعيم دعوتها لأحقية اليهود في وطن قومي في فلسطين هو السند التاريخي المتمثل في استيطان بني إسرائيل في حقب تاريخية قديمة في فلسطين، إذ عدت اليهود في الزمن الحاضر امتداد أصيل لذلك التاريخ، فأكدت الدعاية الصهيونية على إن فلسطين هي وطن اليهود الذين شردوا منها في فترات تاريخية عدة، وأن سنوات تشردهم في أوربا لم تكن أفضل حالاً إذ مارست معهم الشعوب الأوربية وبعض حكوماتها سياسة تميزية، وتعرضوا للاضطهاد فيها، ومن ثم فأن فلسطين هي وطن لليهود أو للجماعات المنحدرة عرقياً من الأقوام التي فتحت فلسطين واستولت عليها بين عهدي موسى وداود، ووظفت الصهيونية الجانب التاريخي لتؤكد على نقاء العنصر اليهودي وعلى أن يهود العالم يكونون شعباً بمعنى العنصر العرقي انطلاقاً من النظرية اليهودية القائلة أن جميع اليهود ينحدرون من أب واحد هو (يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)، ويذهب يهود الحاضر إلى إن الإسرائيليين قد صنعوا تاريخاً مجيداً وحضارة عريقة يستطيعوا أن يتباهوا ويتفاخروا بها كما أفتخر بها الإسرائيليون القدامى[٣٠].

وإلى هذا الأساس التاريخي بررت بريطانيا مواقفها السياسية تجاه قضية فلسطين، فعلى سبيل المثال أن البريطانيين في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ طرحوا على المؤتمرين خريطة لفلسطين في عام ١٠٠٠ ق.م زمن داود وسليمان، وعلى هذه الخريطة القديمة، قررت القوى الاستعمارية الأوربية رسم حدود دولة يهودية تقوم على أرض أغلبيتها الساحقة من السكان العرب [٣١].

من جانب آخر، رفض العرب والمسلمون الطرح اليهودي لتاريخ فلسطين، وعدوا الاعتبارات التاريخية التي أستند إليها اليهود في دعواهم غير ذات قيمة، ولا تستلهم الوقائع الفاعلة، إذ تم الإدراك أن العنصر العربي قد أستوطن فلسطين قبل مجيء اليهود إليها، وفي وجودهم فيها، كما أن العرب قد ظلوا في فلسطين بعد أن تشتت اليهود وخرجوا منها، ويجادل العرب أيضاً في إن العرب المسلمون عندما فتحوا فلسطين لم يأخذوها من اليهود، بل أنهم استلموها من البيزنطيين المسيحيين وأن بطريك النصارى في القدس صفر ونيوس قد أشترط على الخليفة عمر بن الخطاب أن لا يسمح لليهود بالسكن في القدس، ثم

أن الطابع العربي الإسلامي لفلسطين قد أستمر أكثر من ثلاثة عشر قرناً في الوقت الذي انقطعت فيه صلة اليهود بفلسطين منذ عام ١٣٥، وأن من عاد وسكن فيها من اليهود لم يكن له ذلك لولا أن العرب المسلمين كانوا متسامحين معهم [٣٢].

ولعل أفضل من عبر عن هذا التداخل في التوظيف التاريخي، مونتاجو أحد الوزراء اليهود في الحكومة البريطانية التي منحت الحركة الصهيونية وعد بلفور، وهو غير متصهين، إذ يقول في مذكرة إلى الحكومة البريطانية يحتج بها على وعد بلفور: " أنني لا أعترف بأن فلسطين اليوم مرتبطة باليهود .. حقاً أن فلسطين تلعب دوراً كبيراً في التاريخ اليهودي .. ولكن الأمر كذلك أيضاً بالنسبة للتاريخ الإسلامي الحديث، وقد أصبحت فلسطين بعد عهد اليهود تلعب دوراً أكبر من أية دولة أخرى في التاريخ المسيحي، قد يكون المعبد اليهودي موجوداً في فلسطين، ولكن موعظة الجبل وصلب المسيح قد حدثا هناك أيضاً.."[٣٣].

وفي قضية كشمير كان الجانب التاريخي أحد المرتكزات الأساسية التي استندت إليها أطراف الصراع في دعوتها الأحقية بكشمير، فالهند رأت أن كل الأراضي الهندية بما فيها باكستان هي في الأصل أراضي هندية، وأن عملية تقسيم الهند البريطانية إلى دولتين على أساس عقائدي، ونتيجة لتبني الانفصال من بعض الأطراف الإسلامية وبدعم بريطاني، كان خيانة من قبل هؤلاء المسلمين الهنود للهند[٣٤]، ووفقاً لهذا الطرح فأن كشمير تاريخياً هي أراضي هندية، ولا يمكن للهند أن تسمح لهذه الإمارة التي قررت حكومتها الانضمام إليها أن تقتطع من قبل المسلمين الانفصاليين[٣٥]، وما فترات الحكم الإسلامي لها إلا هو بمثابة احتلال أو غزوا وأن الأصل فيها يعود إلى الحكم الهندي، وفي هذا الإطار كانت ذكرى الفتح الإسلامي وحكم المسلمين للهند عامة[٣٦] ولكشمير خاصة، قد تركت أثراً سلبياً في أذهان النخبة السياسية الهندية، فقد كانت ترى في جهة الشمال الغربي حيث تقع كشمير معبراً لغزوات استمرت ثمانية قرون من قبل المسلمين وعلى نحو يمثل تهديداً مستمراً لوحدة الهند، وأن التفريط بكشمير معناه ترك الباب مفتوحاً للغزوات والاتجاهات الانفصالية التي ستهدد وحدة الدولة وكيانها[٣٧].

أما باكستان، فقد كان طرحها التاريخي يتمثل في إن كشمير إمارة دانت بالإسلام منذ القرن الرابع عشر وبصورة سلمية ودون أن يفرض عليها الإسلام أو تفتح من قبل الجيوش الإسلامية كما أن المسلمين حكموها لمدة خمسة قرون متواصلة، ومن ثم أن التاريخ من وجهة النظر الباكستانية يقرر أن هذه الإمارة ينبغي إلحاقها بدولة باكستان[٣٨].

وخير من عبر عن هذه الادعاءات التاريخية وأثرها في الصراع، أشهر ممثلي الأمم المتحدة في قضية كشمير وهو القاضي الأسترالي أون ديكسون الذي وجد أن مشكلة كشمير نتجت بسبب سلسلة من الحوادث التاريخية الجوهرية، وأن السبب الأساس فيها " يكمن في جزء من تاريخ شبه القارة الهندية " [٣٩].

الجانب الأيديولوجي

لقد لعبت الأيديولوجية دوراً فاعلاً في بلورة خصائص الصراع في قضيتي فلسطين وكشمير، وأرتبط وتداخل هذا الجانب مع ما هو قومي وفكري ومن ثم رمزي عاطفي، لتختلط كل هذه المفاهيم مع بعضها البعض، وهذا بطبيعة الحال يعبر عن مدى عمق وتجذر الصراع في القضيتين كلاً على حدا وتشابك عوامله.

على مستوى القضية الفلسطينية نجد الإسلام مقابله اليهودية كعقائد دينية، والعرب مقابل العبرانيين كقوميات، والتحرري مقابل الاستعماري كتوجهات سياسية. لتجد كل هذه التوصيفات في أرض فلسطين رمزاً تتصارع حوله. فاليهودية بوصفها أول الأديان التوحيدية السماوية رفضت الأديان التي أتت من بعدها، والتي تحمل نفس السمات (توحيدية، سماوية) وهي المسيحية والإسلام، في الوقت الذي كان فيه لكل من المسيحية والإسلام موقفان من اليهود والصهيونية.

لقد عد اليهود أنفسهم شعباً وأمة، وفسرت المعتقدات الدينية في اليهودية ليجعل منها ديناً وقومية، ووفقاً لهذه الرؤية اليهودية يقول بن غوريون: " إن العقيدة اليهودية لا تتمثل في الإيمان بالتوحيد ووجود إله واحد فحسب، ولكن تلازمها دوافع قومية وإقليمية هي التي أدت إلى ارتباط اليهود ارتباطاً روحياً عميقاً بأرضهم القديمة حتى أثناء إقامتهم في المنفى " [٤٠]، لذا فأن المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرون قد أكد على إن " هجرة كل يهودي إلى إسرائيل واجب قومي، هذا الواجب القومي منبثق عن العقيدة الدينية " [٤١]، وبهذا يظهر واضحاً أن هذا الطرح قد صير المفهومان القومي والديني إلى الالتصاق إن لم يكن التوحد، ولعل مما زاد من تشابك وتعقد هذا الطرح هو تعشق المفهومان مع الجانب التاريخي، فأرض فلسطين شهدت صراعات تاريخية بين اليهود (العبرانيين) والعرب، ومن ثم بين اليهود والمسلمين العرب وغير العرب من ناحية، وبين اليهود والروم الوثنيون، وبين اليهود والروم المسيحيون، من ناحية أخرى، ووجدت هذه الصراعات في أماكن دينية مقدسة للديانات الثلاث في فلسطين رموزاً لترتبط بها وتزيد من تعقيد صورة الصراع.

كان للمسيحية موقفاً من اليهودية، ففي النظرية المسيحية التقليدية على اليهودي إما أن يتنصر وإما أن يتعرض للاضطهاد، بناءً على إن المسيحية تتهم اليهود بدم المسيح، إلا أن هذه النظرية تغيرت مع ظهور البروتستانتية حتى بلغ هذا التغير مداه في المجمع الفاتيكاني الثاني الذي برأ اليهود من دم المسيح[٤٢].

ومع ظهور الإسلام دخلت اليهودية في حقبة صراع جديد مع دين سماوي توحيدي آخر، ومنذ فجر الإسلام دخلت بعض المجموعات اليهودية في حالة عداء صريح مع الإسلام، واستمر هذا الصراع لحقب لاحقة وبمستويات متباينة على الرغم من إن الإسلام كان أكثر تسامحاً مع اليهود من المسيحية[٤٣].

إن العبرانيين وهم من الأقوام السامية التي اعتنقت اليهودية في فلسطين، ظلوا بعد تشتتهم متعلقين بحلم الوطن الضائع والمدينة المقدسة المحطمة، أكثر من معتنقي أي دين آخر في التاريخ، إذ أصبحت القدس في نفوس اليهود رمزاً انفعالياً وجدانياً، وتم السمو بهذه المدينة في الموروث اليهودي إلى ما فوق كل الأماكن على الأرض، فقد جاء في هذا الموروث أن "القدس هي مركز الأرض وسرها، فيها ستفيض الفوائد على الأمم، وجمالها يفوق كل جمال، وفيها وقعت كل الأحداث التاريخية البشرية منذ خلق آدم ومروراً بإسحاق والذبح على الجبل وإنشاء قدس الأقداس [الهيكل] وإلى اليوم الأخير وقيامة الموتى " [٤٤].

لقد تحولت القدس الرمزية العاطفية لدى يهود الشتات الذين سمح لهم قورش الفارسي بالعودة إلى فلسطين من سبيهم في بابل، إلى حقيقة فعلية كأرض مقدسة ليس هناك من قداسة خارجها، ولا معنى لحياة دينية أو إقامة طقوس دينية إلا من خلالها، فالقدس أصبحت هي المكان الذي جعل الله يذكر فيه، وهي المركز الوحيد لكل أعياد الحج اليهودية، وهي قبلة الصلاة اليهودية[٤٥].

إن مركزية القدس في التشريع والتاريخ اليهوديين هي التي تسبغ عليها الأهمية الروحية، ففي التوراة أنه (من صهيون ستأتي التوراة وكلمة الله تأتي من القدس) وصهيون وفقاً للتفسير التوراتي هي الاسم الملازم للقدس الذي كان يشير إلى جبل الهيكل (جبل موريا)، ثم أصبح يشير إلى القدس العاصمة ثم إلى مجموع الأرض المقدسة (فلسطين وضفة نهر الأردن)[٤٦]. لذا أضحت القدس في نظر اليهود بمثابة الرأس للجسم[٤٧]، وبقى الأمل باستعادتها قائماً في أذهان اليهود، وأصبح هو المكون الأول والضروري لتحقيق توقعات اليهود ويوم القيامة، وهي فترة قدوم المسيح وإعادة اليهود إلى صهيون، وإعادة صهيون إلى اليهود، ومن هنا فأن اليهود يقدسون القدس، وكل أرض الميعاد تحت شعار (صهيون الأم الجامعة) [٤٨]. فالقدس عند اليهود هي حارسة تابوت العهد الحاوي للوصايا الإلهية وهي مدينة الهيكل، وهي المكان الوحيد الذي بالإمكان عبادة الله فيه عبادة حقيقية[٤٩]، لذا فأن القادة الصهاينة لم ينفكوا على تأكيد أن أرض فلسطين هي وعد إلهي لليهود، وعلى سبيل المثال قالت غولدا مائير في صحيفة الليموند عام ١٩٧١: " لقد وجدت هذه البلاد باعتبارها تنفيذاً لوعد صادر من الله ذاته، ومن المثير للضحك أن يطلب منه بيانات شرعية بذلك"[٥٠]. وهذا ما كان يردده بيغن بقوله " إن هذه الأرض قد وعدنا بها، ولنا الحق عليها " [٥١].

لقد استخدمت الحركة الصهيونية هذا الجانب بصورة مركزة ومستمرة للتأثير في اليهود وتعميق ارتباطهم بعقيدتهم ومن ثم بأرض فلسطين، وللتأثير في اتجاهات الرأي العام العالمي، وفي هذا الإطار وقف نابليون بونابرت في غزة عام ١٧٩٨ موجهاً نداءه إلى يهود فرنسا وأوربا للانضمام إليه لإعادة أورشليم لليهود[٥٢]، وقد بدأت ماكنة الإعلام اليهودي منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر تصور هرتزل وكأنه امتداد لموسى، وأنه جاء ليتم رسالته إلى شعبه، شعب الله المختار[٥٣].

ولم تكن فلسطين أقل اعتباراً أو قيمة عند العرب والمسلمين، ولم يكن تشابك أو توحد القومي بالديني أقل ارتباطاً وتعقيداً، فهي من وجهة نظر العرب القومية مركز الوطن العربي وجسره الذي يربط مغربه بمشرقه، وهي في الإسلام أرضاً حرماً ورمزاً إسلامياً، وبما أن العرب هم حملة رسالة الإسلام، أضحت فلسطين رمزاً قومياً ودينياً لدى العرب والمسلمين.

ترك الإسلام في فلسطين تراثاً دينياً، فقد قدس القرآن هذه الأرض في آيات عديدة وردت فيه، منها آيات صريحة الدلالة، وأخرى تدل بالتفسير عليها، إذ احتلت مدينة القدس المكانة الأولى في هذه الآيات وتم السمو بها إلى مصاف مدينتي مكة والمدينة، فأصبحت عند المسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين، وقد ارتبطت في الإسلام بحادثة الإسراء والمعراج " سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " [٥٤]. فالمسلمون يؤمنون بأن نبي الإسلام محمد سُري به إلى بيت المقدس ليلاً ومنه صعد إلى السماء، كما اشار القرآن إلى قدسية هذه المدينة في خطاب الله لليهود لما دخل اليهود صحراء سيناء وامتنعوا عن الدخول إلى فلسطين: " يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ" [٥٥]، كما أعار نبي الإسلام القدس أهمية خاصة، فنقل عنه قول " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا " [٥٦]، وقال: " سيد البقاع، بيت المقدس، وسيد الصخور صخرة بيت المقدس " [٥٧].

وكان للإسلام موقفاً من اليهودية واليهود، الذين تعامل معهم القرآن بطريقة توبيخية لسوء أفعالهم ولنقضهم عهد الله، فالقصص القرآني يشكل تحذيراً دائماً لليهود، ففي الوقت الذي يذكر القرآن بني إسرائيل بتفضيلهم على الآخرين يوجه لهم تحذيراً: " يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ* وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ " [٥٨]، والقرآن يوصم اليهود بالخيانة ونشر الفساد، وقتل الأنبياء، ونكرانهم فضل الله عليهم، كما أن المسلمين لم ينسوا موقف اليهود من المسلمين ومن الرسول في فجر الإسلام[٥٩].

ومع ذلك عد الإسلام اليهود من أهل الكتاب، ولم يكن هناك توجه إسلامي عقدي على إفناء اليهود، أو حتى معاملتهم بشدة، بل تعامل معهم بإيجابية ومرونة[٦٠]، ووفقاً لذلك كان اليهود في الدول

الإسلامية يتسلمون وظائف كبرى، فتطورت حياتهم وثقافتهم و " صار العالم الإسلامي بمثابة الفردوس بالنسبة لليهود على الصعيد الثقافي والاقتصادي بين القرنين التاسع والحادي عشر" [٦١]، ويمكن الاستشهاد بهذا الصدد بالمقارنة بين موقف الصليبيين عندما استولوا على القدس عام ١٠٩٩، فقاموا بإحراق اليهود في معبدهم، وموقف المسلمين عندما أستعاد صلاح الدين الأيوبي القدس عام ١١٨٥، فسمحوا لليهود بالعودة إلى القدس[٦٢].

ولم تكن القدس مكاناً مقدساً بالنسبة لليهود والمسلمين فحسب، بل أن المسيحية هي الأخرى تعد هذه المدينة مقدسة[٦٣]، فالقدس تنفرد من بين مدن العالم أجمع بورود ذكرها في القرآن والإنجيل والتوراة، لذا أصبحت جزءاً من العقائد الواردة فيها. ففي القدس كانت ولادة المسيح وشطراً من حياته، وفيها أيضاً كنيسة القيامة، وعلى بعد عدة أميال منها كنيسة المهد في بيت لحم، وهما من أهم وأقدم الكنائس لدى المسيحيين[٦٤]، الذين يحجون إلى هذه الأماكن المقدسة التي شهدت آلام المسيح، فأصبحت ذات قيمة عاطفية كبيرة لديهم، وقد كانت المسيحية تفرد لهذه الأماكن المقدسة ولرفات القديسين قيمة ذاتية خاصة تخلص الإنسان من الخطايا والأمراض وتستجيب لأدعيته. لذا فأن القدس كانت أحد الأسباب الرئيسة للحروب الصليبية[٦٥]، بل نظر إليها أحياناً كمحور أسباب قيام هذه الحروب. فعلى سبيل المثال يعرف عزيز سوريال عطية أحد المتخصصين في الحروب الصليبية بأنها: " صراع الأمم المتحدة المسيحية في العصور الوسطى ضد كل قوى الإسلام، حيث تركز النزاع حول أورشليم وأرض الميعاد، التي يدعي كل من الشرق والغرب لنفسه امتلاكها "[٦٦].

لقد صبغ الجانب الأيديولوجي القضية الفلسطينية بصبغته، فظهرت ملامح الصراع بصورته الدينية بشكل بارز، وارتبط التيار الديني باليمين المتطرف، منذ نشوء الحركة الصهيونية وطالب بإصرار ان تكون دولة إسرائيل فوق ضفتي نهر الأردن، وطرد العرب خارج هذه المناطق لإقامة (إسرائيل الكبرى)، وتطور هذا الموقف بعد حرب ١٩٦٧ عندما أحتل الجيش الإسرائيلي كل فلسطين وأجزاء من الأقطار العربية، إذ ضاعف التيار الديني نشاطه، وبدأ يلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية داخل إسرائيل، ونجح على صعيد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ورفض الانسحاب منها، ومن أهم الحركات الدينية التي تمارس العنف ضد الفلسطينيين حركة غوش ايمونيم أي (كتلة المخلصين والمؤمنين)، وحركة كاخ التي يتزعمها الحاخام كاهانا، وحركة أرض إسرائيل الكبرى وغيرها، وتركز هذه الحركات على الدين اليهودي وتربطه بحق اليهود الذي ورد ذكره في كتبهم المقدسة باسم (أرض إسرائيل) التي تعدها حق مقدس لا يمكن تدنيسه من شعب آخر[٦٧].

وفي المقابل تعد المنظمات الفلسطينية المقاومة التي تقيم فلسفتها على أساس ديني من أبرز فصائل المقاومة، ومنها حركتي حماس والجهاد الإسلامي. إن سمة الحرب الدينية هذه ليست إلى ضعف بل إلى أكثر قوة وبروز، فعلى الجانب الإسرائيلي تظهر بوضوح قوة التيار الديني منذ اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، وفي الجانب العربي الإسلامي أصبحت حركة حماس هي القوة الرئيسة الثانية بعد منظمة فتح، لاسيما في قطاع غزة. كما أن الكثير من القوى والدول والمنظمات العربية والإسلامية ينبع تأييدها للقضية الفلسطينية من مصدر ديني، فهذا هو حال حزب الله اللبناني، ودول السعودية والسودان وإيران وباكستان، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لذا صار من الذائع أن ترى قتلاً متبادلاً بين بعض المسلمين وبعض اليهود يتم تبريره على أساس ديني(٦٨)، كما أن عدد من الحكومات العربية القومية ربطت بين الدين والقومية في الصراع مع إسرائيل ومنها على سبيل المثال أنظمة البعث في العراق وسوريا وشطراً من عهد جمال عبد الناصر، فالتأكيد على الربط بين العروبة والإسلام يدخل في إطار أسلمة الصراع لما لذلك من دور كبير في استثارة حماسة وعاطفة الجماهير وفي الوقت نفسه كسب الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي، لذا تشبعت القضية الفلسطينية بالرمزية السياسية والدينية، وتركت أثراً عميقاً في الضمير الجمعي العربي، وكانت محفزاً رئيساً للنهوض القومي، ودافعاً للمثالية السياسية، وارتقت إلى مستوى القدسية في الثقافة السياسية العربية، وأصبحت موضوعاً يلهب حماس المؤمنين في المساجد، وموضوعاً ساخناً يتنادى به الحكام العرب، يتوسلون به تأييداً شعبياً وسياسياً لأنظمة حكمهم، فلم يكن بإمكان أي زعيم سياسي أو مصلح اجتماعي أو ديني أن يتجاهل إغراء القضية الفلسطينية الشعبي(٦٩).

أما الجانب الأيديولوجي للقضية الكشميرية، فقد اختلطت فيه أيضاً الخصائص الدينية بالخصائص القومية والتاريخية، لتركب بمجملها رموزاً عاطفية أضحى من الصعب تجاوزها أو التنازل عنها. فكشمير في التراث الديني الهندوسي هي موطناً للآلهة الهندوسية، ويعد كهف أرنرنال **Arnarnall** (الأب الخالد) في جبال الهملايا في كشمير أحد أهم الأماكن المقدسة التي يحج إليها الهندوس سنوياً(٧٠). كما أن الأنهار التي تنبع وتخترق الأراضي الكشميرية باتجاه الهند والباكستان هي أنهار مقدسة عند الهندوس. لذا رأى الهنود في تأسيس الباكستان اغتصاباً (للهند الأم)، وكانوا غير مستعدين لتعميق هذا (الاغتصاب) من خلال خسارة كشمير التي ستكون بالنسبة لهم " إساءة وتدنيساً للمقدسات مرة أخرى وبصورة غير مقبولة " (٧١).

لقد كانت عملية انفصال المسلمين الهنود بالباكستان تشكل هاجساً كبيراً في أذهان النخبة السياسية الهندية، فصارت أحد أهم دوافعهم في التحرك نحو كشمير التي يعدونها صورة مصغرة لـ (لهند الأم)، ومن ثم فأن بقاء كشمير في الحظيرة الهندية سيمنح الهند برهاناً قوياً على فشل نظرية الأمتين التي تأسست باكستان استناداً إليها، وعلى نجاح نظرية التعايش تحت راية العلمانية الهندية (٧٢). وهذا ما أكده

بوضوح جواهر لآل نهرو في ١٠ آب ١٩٥٣ بقوله أن كشمير " رمز على بعض المثل العليا وعنوان على بعض المبادئ التي قامت من أجلها حركتنا الوطنية، وما زالت تقوم " [٧٣]، وكان أكثر وضوحاً وتفصيلاً في ١٧ أيلول من العام نفسه " كنا دائماً تعد موضوع كشمير موضوعاً مثالياً بالنسبة لنا، له رد فعل بعيد المدى في الهند، فهو موضوع مثالي من ناحية أنه يقدم دليلاً على إن الهند دولة ليس لها دين رسمي، وأن كشمير وأغلبيتها بل أغلبيتها العظمى من المسلمين قد رغبت بمحض إرادتها في أن ترتبط بنا .. .أن هذه المشكلة لم تكن في يوم من الأيام مشكلة إقليم قد يرتبط بالهند أو قد لا يرتبط بل هي مشكلة أعمق أثراً من ذلك بكثير" [٧٤].

أما الباكستان التي انفصلت بجزء من المسلمين الهنود عن باقي الهند، وبعد فترة مخاض اجتماعي وسياسي وديني بين المسلمين والهندوس، استناداً إلى نظرية الأمتين التي تتلخص في فكرة أنه لا يمكن التعايش بين المسلمين والهندوس [٧٥]، فكان أساس قيامها يستند إلى عامل واحد فقط هو الدين، أو ما يسمى في باكستان بـ (القومية الإسلامية) أو (أيديولوجية باكستان). فصار الدين هو القومية، والقومية هي الدين بالنسبة لباكستان، ولعل الرئيس الباكستاني ضياء الحق قد قدم هذا الطرح بصورة بينة عندما قال " أن باكستان، مثل إسرائيل، دولة أيديولوجية، فيكفي أن تجرد إسرائيل من اليهودية حتى تنهار كبيت من ورق، كذلك ستنهار باكستان إذا ما جردتها من الإسلام، وجعلتها دولة علمانية.. . " [٧٦].

في ضوء ما تقدم، شكل الإسلام أحد الثوابت الإسلامية في الدولة الباكستانية، وصار المؤثر الأول في سياستها الخارجية والداخلية، فاستخدمت الإسلام كهوية لتذويب الأقليات ذات الاختلاقات الأثنية واللغوية والثقافية، وأصبح الإسلام أداة رئيسة لصهر وتعبئة الولاءات المختلفة. لقد شكل الإسلام الهاجس الأول والأساس بالنسبة لباكستان، فلم يعد الإسلام دينها وحسب وإنما فكرها أيضاً. فالإسلام ليس مجرد أيديولوجية لنظام سياسي كما هو الحال في إيران أو السودان، وليس أساساً لثورة الحركات السياسية كما هو في مصر، وإنما هو معيار لشرعية النظام وصاحب الفضل في قيام الدولة وصيانتها[٧٧]، لذا نظر الباكستانيون إلى بلدهم على أنه " ملهم من قبل الله " [٧٨].

لم ينفصل كل المسلمون الهنود عن الهند، بل ان عدد المسلمين الذين ظلوا في الهند يماثل تقريباً عدد الذين انفصلوا، فحكم الموقع الجغرافي نسبة منهم، ورأى آخرون أن مطلب الانفصال غير مشروع، وقد قدم أحد زعماء المسلمين في الهند أبو الكلام آزاد هذا الطرح بوضوح في ١٥ نيسان ١٩٤٦ عندما قال: " إن مشروع باكستان رمز للانهزامية، ويماثل مطلب اليهود بتأسيس وطن لهم في فلسطين " [٧٩].

إن هذا الصراع بمجمله وجد في قضية كشمير بؤرة مناسبة يدور حولها وتبقى عنوان على الاختلاف والتصارع، فمبرر وجود قضية كشمير هو نفسه مبرر وجود باكستان، حيث الانفصال على

أساس عقائدي، والتفريط بهذه القضية كان سيخضع أسس الدولتين لاختبار صعب، فضم كشمير إلى باكستان يعد امتداداً منطقياً لمبدأ انفصال المسلمين الهنود عن الهندوس، وخسارتها تعني تقويض شرعية الدولة الباكستانية، والأمر كذلك بالنسبة إلى الهند التي تريد إثبات نجاح نظرية التعايش وفقاً للأسس العلمانية. وفي هذا الإطار أضحت كشمير رمز لانفصال المسلمين عن الهندوس، ورمز لصراع الدين والعلمانية، ورمز لصراع دولتين مستقلتين بعد جلاء الهيمنة الاستعمارية عنهما، وقضية تراكمت فيها كل الخلافات التاريخية والأيديولوجية للدولتين، والضحية الأكبر في هذا الصراع.

الدور البريطاني

يعد الدور البريطاني في القضيتين محوراً أساسياً في نشأتهما ومسارهما وبقائهما، ويشكل العامل الأساس في خلق بؤرتي الصراع في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، فقصتا إدارة الصراعان تتمحوران في الجزء الرئيس منها حول كيف هيأ البريطانيون أرضية الصراع، وكيف أداروا دفته في القضيتين.

إن الدور البريطاني في القضية الفلسطينية لم يعد خفياً، فقد مارست بريطانيا دوراً كبيراً في تأسيس وديمومة الصراع في هذه القضية، انطلاقاً من اعتباراتها الاستعمارية، فمنذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت بريطانيا تنتبه إلى أهمية السيطرة على المشرق العربي ومصر، أثر الحملة الفرنسية على الأخيرة عام ١٧٩٨، ولم يقتصر الاهتمام البريطاني بالمنطقة لتأمين الطريق التجاري إلى الهند، بل كانت تريد السيطرة عليها لحساب نفوذها لأغراض تتعلق بمستقبل الدولة العثمانية، واستتبع ذلك إقدام بريطانيا على الالتزام بسياسة هدفها الحفاظ على المصالح التجارية في المنطقة والتدخل الاستعماري تحت غطاء حماية الأقليات الدينية، لذا أقامت بريطانيا أول قنصلية غربية في القدس عام ١٨٣٩، ووجهت معظم جهودها لتأمين مصالح الجالية اليهودية في فلسطين. ومنذ ١٨٤١ كان الهدف الاستعماري واضحاً فقد كتب بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني إلى سفيره في اسطنبول يأمره بإقناع السلطان العثماني لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود إليها " لكي تحول دون احتمالات توسع مصر شمالاً "[٨٠]، بمعنى أن تكون حاجزاً بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، وفي القرن العشرين كان ونستون تشرشل أكثر وضوحاً عندما كتب " إذا قيض لنا وشهدنا قيام دولة يهودية لا في فلسطين وحسب، بل على ضفتي نهر الأردن، فإننا نكون قد عاصرنا حدثاً ضخماً في مصلحة الإمبريالية" [٨١]. من جانبها كانت الحركة الصهيونية مدركة لهذه المطامع الاستعمارية لذا كتب ثيودر هرتزل في كتابه الدولة اليهودية " سنشكل هناك بالنسبة إلى أوربا حاجزاً ضد آسيا، وسنكون الحارس المتقدم للمدنية ضد الهمجية" [٨٢].

لقد عمل البريطانيون (أصدقاء وحلفاء) العرب في الحرب العالمية الأولى، والمنتدبون من قبل عصبة الأمم للأخذ بيد العرب في فلسطين نحو (الرقي والحكم الذاتي)، خلال ثلاثين عاماً على محو عروبة فلسطين، وصبغتها بالصبغة اليهودية، وتوطين اليهود الذين هاجروا إليها من مختلف أصقاع

الأرض باسم اليهودية المضطهدة، ومعاداة السامية، على حساب الشعب الفلسطيني الذي كان عليه دفع ضريبة الاضطهاد الأوربي لليهود(٨٣).

أحتل البريطانيون كل فلسطين عام ١٩١٨، وبعد أن منحوا الحركة الصهيونية (وعد بلفور) في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ لتأسيس (وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين)، عملوا على تغيير التركيبة الاثنوغرافية، فبينما كان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٨ (٥٦) ألف نسمة، غادر البريطانيون فلسطين وعدد اليهود الرسمي يزيد على (٧٠٠) ألف نسمة، وعملوا على دعم قوة اليهود، ففي عام ١٩١٨ لم يكن هناك جندي يهودي مسلح واحد في فلسطين، ورحل البريطانيون وتركوا نحو (٦٠) ألف جندي يهودي مسلح ومدرب، وبنية عسكرية قوامها ثلاثة مصانع للأسلحة، وطائرات مقاتلة، غادر البريطانيين فلسطين " بعد أن أقاموا بالفعل دولة صهيونية، وليس وطناً قومياً " وفقاً لما نص عليه وعدهم البلفوري(٨٤).

لقد وصلت بريطانيا إلى هذه النتيجة عبر سياسة مخطط لها بدقة على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي والإداري كان أول مندوب لها على فلسطين هو اليهودي هربرت صموئيل الذي حدد منهاج عمله علنياً بـ " اتخاذ التدابير لضمان إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج " (٨٥)، كما اعترفت الحكومة البريطانية بالوكالة اليهودية كممثل سياسي لليهود في فلسطين، وهيأتها بالتدريج لتشكل قبل الانسحاب البريطاني حكومة داخل حكومة. وعلى الصعيد الاقتصادي وضعت حكومة الانتداب جملة تشريعات هدفت إلى سلب الأراضي وتسهيل عملية بيعها من الإقطاعيين العرب الكبار إلى اليهود، في الوقت الذي كانت تتنازل فيه حكومة الانتداب تباعاً عن الأراضي الحكومية وتمنحها إلى مؤسسات صهيونية. كما عملت على إضعاف سكان الأراضي الفلسطينية اقتصادياً، فعلى سبيل المثال كان أجر العامل اليهودي ضعف أجر العامل العربي، وكان الجيش البريطاني يمنح تعهداته الضخمة ومشترياته الكثيرة إلى اليهود وحدهم. وعلى الصعيد العسكري ساعدت حكومة الانتداب الوكالة اليهودية على إيجاد قوة عسكرية باسم (الهاغانا) واعترفت بها رسمياً، وعينت مجموعة من الضباط البريطانيين لتدريبها، كما غضت حكومة الانتداب النظر عن عمليات تهريب السلاح الواسعة للصهاينة، بل إنها ساعدت على إنشاء المصانع العسكرية، في الوقت عينه الذي كانت فيه تفرض عقوبات صارمة على كل عربي فلسطيني يحمل أي نوع من الأسلحة (٨٦).

وعندما وجدت الحكومة البريطانية أن الأرض الفلسطينية أصبحت مهيأة لسيطرة اليهود، رفعت القضية إلى الأمم المتحدة التي أقرت مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧(٨٧)، فانطلقت الجماعات الصهيونية المسلحة والمدربة، تقتل وترهب السكان، بينما وقفت بريطانيا

موقف المتفرج غير المحايد، إذ إنها تركت للصهاينة معسكرات الجيش البريطاني وزودتهم بالأسلحة، وقد ادعت إنها قامت بحماية السكان العرب، وحمايتها لهم تعني إخلاءها للمدن العربية من سكانها وترحيلهم، فكانت النتيجة عندما غادر البريطانيين فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨، أن أكثر المدن الفلسطينية قد سقطت في يد اليهود[٨٨]، ورسخت هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨ هذا الواقع، هذه الحرب التي دارت بين الجيش الصهيوني والجيش العربي الذي كان يقوده الجنرال البريطاني غلوب، وأغلبية من الضباط البريطانيين، فمن بين خمسين ضابطاً كانوا يقودون الفيلق العربي لم يكن سوى خمسة من العرب بينهم، وبذلك كانت مفاتيح الحلول بيد بريطانيا وحدها [٨٩].

وقد أستمر التوسع الصهيوني في فترات لاحقة، ومن خلال عدة حروب هزم فيها العرب، وبدعم واسع النطاق من القوى الاستعمارية الكبرى.

وفي الهند البريطانية التي كانت تضم تحت السيطرة البريطانية الدول الحالية (الهند، باكستان، بنغلادش)، كان الخط العام للوضع العقائدي والاجتماعي فيها قبل السيطرة البريطانية عليها يتسم بالتعايش السلمي وكان الصراع العقائدي في شبه القارة الهندية غير موجود بوتائر ذات مستوى عالٍ، غير أن هذا الصراع ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوتائر متصاعدة كاستجابة غير واعية لأسسه الاقتصادية والاجتماعية التي تخلخل توازنها بأثر سياسات بريطانية مقصودة. فبرز على السطح الصراع العقائدي وغطست الأسس التي أفرزته لتتحكم باتجاهات حركته بصورة خفية [٩٠]، وأخذ الصراع يدور حول الشعارات والرموز الدينية الأكثر إثارة لمشاعر الجماهير، تزامنت مع هذا التطور ظهور التيار القومي الهندي، الذي أعتمد ظهوره بصورة أساسية على بعث التراث الهندي، ومن ثم التعرض كنتيجة أساسية للتراث الديني الهندوسي[٩١]، الذي أدى بدوره إلى تعزيز الشعارات الدينية واستثارة قلق الأقلية الإسلامية وخشيتها على مستقبلها في الهند [٩٢].

إن السياسات البريطانية في شبه القارة الهندية عبرت عن نهج يستهدف تحقيق المصالح البريطانية وتأمين استمرار وجودها فيها، وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب مجموعة سياسات استعمارية في مقدمتها السياسة التقليدية (فرق تسد) [٩٣]، التي وجدت في الهند ذات الأديان والأعراف واللغات والثقافات المتعددة مجالاً خصباً، فحركت سياستها بهذا الاتجاه لتعرقل أية محاولة هندية للتحرك نحو الحصول على الاستقلال، فتحولت المعتقدات الدينية في ظل الحكم البريطاني وتأثيراته إلى مصدر رئيس للصراع في شبه القارة الهندية وهمشت الدور الذي قامت به عوامل أخرى. فخرجت المنطقة من هذا الصراع وهي منقسمة ومتصارعة بين مكوناتها الدينية[٩٤].

لقد استكملت بريطانيا دورها ألتقسيمي بمذكرة ١٢ أيار ١٩٤٦[٩٥] التي حددت آلية تقرير مصير الإمارات الهندية ذات الحكم الذاتي التي يربو عددها على ٥٦٥ أمارة، وكشمير من أهمها وأكبرها، وقانون الاستقلال في ٣ حزيران ١٩٤٧[٩٦].

إن معالجة المذكرة والقانون لوضع الإمارات كان يتسم بالغموض وعدم الدقة، فلم توضح بريطانيا إن كان يحق لهذه الإمارات الاستقلال في حالة عدم رغبتها بالانضمام للهند أو الباكستان، ولم تبين بريطانيا الأسس والاعتبارات التي في ضوءها تتخذ الإمارات خياراتها. فضلاً عن أن تقسيم الهند البريطانية على أساس عقائدي أنعكس على الوضع داخل هذه الإمارات التي كان عدد منها يتصف بعدم التوافق بين أغلبية سكانية تعتنق دين معين وبين حاكم يعتنق دين آخر وينتمي إلى الأقلية، ومثل هذا الوضع تسبب في مشاكل عدة في عدد من الإمارات منها حيدر آباد وجوناغاذ وكشمير[٩٧].

في ضوء هذه الخلفية ظهرت قضية كشمير بين الهند وباكستان، فهذه الإمارة التي كانت تقطنها أغلبية مسلمة بنسبة ٧٠% وأقلية هندوسية وسيخية وبوذية، كانت تحت حكم عائلة هندوسية، اشترت حكم هذه الإمارة من بريطانيا مقابل مبلغ مالي قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني والتعهد بخدم المصالح البريطانية في المنطقة. النتيجة التي ترتبت على هذا الوضع، أن الأقلية الهندوسية ومعها العائلة الحاكمة أرادت الانضمام للهند، بينما الأغلبية المسلمة أرادت الانضمام للباكستان، وبما أن للإمارة حدود مع كل من الهند وباكستان، فقد تدخلت كلتا الدولتان عسكرياً لتدعم كل منهما الأطراف التي تشاركها الرأي، وبدلاً من أن تتدخل الدولتان المستقلتان حديثاً في علاقات حسن جوار اختارا الأحتراب بعد بضعة شهور من إعلان استقلالهما، لتستقر بذلك حالة الصراع والتنازع[٩٨].

لقد كانت الحلول بيد بريطانيا، فتقسيم الهند البريطانية كان عملية معقدة للغاية لم تقم بريطانيا على الإطلاق بتهيئة الأجواء المناسبة لها، فكانت هناك جملة مشاكل معلقة مثل مشكلة تقسيم العوائد المالية الموجودة، وتقسيم الجيش، والبعثات الدبلوماسية في الخارج، والاتصالات وغيرها، ولم تكن هناك إجابات بريطانية واضحة من قبل البريطانيين، كما أن قادة الجيشين الهندي والباكستاني في حربهما الأولى كان جلهما من البريطانيين، إلا أن بريطانيا اختارت أن تقف موقف المتفرج الداعم لاستمرار الصراع وتسميم العلاقات بين الهند وباكستان[٩٩].

لقد أسهمت السياسة البريطانية في خلق وتغذية التيارات الانفصالية بعد الاستقلال الأمر الذي كان من شأنه تمزيق الخارطة السياسية للعالم الثالث أكثر فأكثر بظهور المزيد من الدول والكيانات المصطنعة الجديدة، ولم تكتف القوى الاستعمارية بخلق بذور التمزق داخل مناطق نفوذها ومستعمراتها حين كانت تهيمن على هذه بل إنها تابعت عملها حتى بعد حصول هذه الكيانات على الاستقلال[١٠٠].

ووفقاً لهذا الطرح، فأن الصراع الهندي – الباكستاني كان مفيداً جداً للقوى الاستعمارية، إذ أنه أضعف الدولتين الجديدتين، وحال دون تمكينهما من تدعيم استقلالهما، واستنزف مواردهما وطاقاتهما، ومكن القوى الاستعمارية من التدخل في الشؤون الداخلية لكل من الهند والباكستان، كما أفاد الصراع العناصر المتطرفة في الدولتين. إذ مكنهما من تغذية التعصب الديني، والتطرف الفكري[١٠١].

المواقف المتبادلة بين أطراف القضيتين

شكلت قضيتا فلسطين وكشمير محوراً أساسياً في مواقف أطراف الصراع في سياساتها الخارجية، فأصبحت القضيتان محكاً ومعياراً لصداقة أي دولة من خلال المواقف التي تتبناها تجاه القضيتين، وقد تشابك هذا المعيار مع المعايير الأيديولوجية التي كانت هي أصلاً تصبغ الصراع في القضيتين بصبغتها.

فالقضيتان اللتان برزتا في نفس العام وهو عام ١٩٤٧، تأثر أطراف الصراع بالمتغيرات التي تطرأ عليهما وعلى العالم الخارجي، فقد وجد كل من الهند والباكستان المستقلتين والمتحاربتين مباشرة في عام ١٩٤٧، نفسيهما في صراع بينهما، وصراع عربي، إسلامي–صهيوني، وكان عليهما في إطار الصراع المتصاعد أن يحددا موقفيهما منه. أما الدول العربية التي كان عليها الوقوف بوجه الحركة الصهيونية ومن ورائها القوى الاستعمارية، كانت تبحث عن الدعم العالمي لها، وفي الوقت الذي وجدت هذا الدعم في إطار الدول الإسلامية والكتلة الأفرو–آسيوية، كان عليها ان تحدد موقفها من دولة إسلامية ناشئة على حساب جزء كبير من أرض دولة الهند التي برزت بعد الاستقلال كدولة كبرى تريد قيادة اتجاهات التحرر والاستقلال عن نفوذ القوى الإمبريالية، فتداخلت مركبات المواقف مما أدى إلى تباينها بين الفترات التاريخية وبالاتساق مع التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية وموازيين القوى العالمية.

لقد وجدت الحكومات العربية الثورية في التأييد السياسي للهند أداة ضرورية لعرض نضالها ضد الصهيونية لا سيما وأن فكرة قيام إسرائيل تتشابه في جوانب كثيرة في الأساس العقائدي الذي قامت عليه الباكستان، ومن ثم حاولت هذه الحكومات توظيف التأييد للهند كجزء أساسي من النضال الأفرو–آسيوي ضد قوى الاستعمار والصهيونية. هذه الرؤية كانت تتناغم مع نفس الشارع العربي حينها، من حيث نشاط الفكر القومي والثوري في حقبة الحرب الباردة، وهكذا التقى الجانبان المصلحي والمبدئي مع بعضهما في رؤية هذه الحكومات للصراع الهندي–الباكستاني، فالصراع العربي الصهيوني بوصف الصهيونية حركة استعمارية تهدف إلى تكريس وزيادة التمزق العربي، أنعكس على نظرتها إلى القضية الكشميرية في حقبة الحرب الباردة، على اعتبار أن هذه القضية هي من إفرازات الحرب الباردة ومن خلق الاستعمار الذي كان يريد تمزيق كيانات الدول التي كان يستعمرها، ومن ثم لم تهتم بالطروحات الباكستانية الإسلامية،

ووقفت إلى حد كبير مع الهند بوصفها دولة تحارب الأحلاف العسكرية الاستعمارية في الوقت الذي كانت باكستان فيه متورطة في عدد من هذه الأحلاف [١٠٢].

تعبيراً عن هذا التأييد وقفت الدول العربية مرحبة بالاجتياح العسكري الهندي إلى جزيرة (جوا)، ولم تقف مصر عند حد التأييد اللفظي بل عملت إلى تطبيقه على أرض الواقع عندما منعت السفن العسكرية البرتغالية من المرور في قناة السويس، وعندما اشتبكت الهند مع الصين في مواجهة عسكرية عام ١٩٦٢، أعلنت الأردن والسعودية وهما من الدول المحافظة تأييدها للموقف الهندي وهذه المرة انطلاقاً من العداء للشيوعية. وفي الحرب الهندية–الباكستانية الثانية حول كشمير عام ١٩٦٥ وقفت مصر بقوة إلى جانب الهند حليفتها في حركة عدم الانحياز ضد الباكستان أحد أعضاء حلف بغداد الذي تحاربه مصر، وأغلقت قناة السويس بوجه السفن التركية التي كانت تحمل إمدادات عسكرية إلى باكستان[١٠٣].

إسرائيل من جانبها كانت تبذل جهود كبيرة لاختراق الكتلة الأفرو–آسيوية، لتزيد من رقعة الاعتراف العالمي بها، ولتضرب الدول العربية في نطاقها الخارجي المؤيد لها في آسيا وأفريقيا، فتمكنت من الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل الهند عام ١٩٥٠، إلا أن هذا الاعتراف لم يثمر عن تطور في العلاقات الهندية الإسرائيلية، إذ أن التمثيل الدبلوماسي أقتصر على فتح قنصلية إسرائيلية في بومباي عملها محدد بتنظيم هجرة اليهود الهنود إلى إسرائيل، ولم يرقى مستوى العلاقات إلى تبادل السفارات، ولم تقبل الهند حتى بتوسيع عمل القنصلية أو نقلها إلى نيودلهي طوال فترة الحرب الباردة [١٠٤].

وفي ضوء ما تقدم، وقفت الهند موقفاً إيجابياً من قضية فلسطين، قوامه شجب السياسة الإسرائيلية العدائية، وتأييد وجهة النظر العربية [١٠٥]، وقد التقى الجانب المصلحي مع الجانب المبدئي في سياسة الهند تجاه القضية الفلسطينية، فالهند وجدت في كسب تأييد الدول العربية لها، إحدى الوسائل الهامة لمقاومة المخططات الباكستانية في منطقة الغرب الآسيوي الرامية لتكوين كتلة إسلامية تحت قيادتها وتتماشى مع مواقفها، لاسيما إذا تم التأكيد على واقع أن كل الدول التي تقع إلى الغرب من باكستان في آسيا هي دول إسلامية، هذا من جانب، ومنع باكستان من إقامة علاقات قوية مع الدول العربية من جانب ثاني. تماشياً مع هذه الرؤية الهندية عملت الهند على إقامة أوثق العلاقات مع مصر أكبر الدول العربية، واشتركت معها في تأسيس وقيادة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥. كما أن الهند كانت تدرك ان دعم الدول العربية لها هو ضرورة من حيث عمق المصالح الاقتصادية والتجارية بينهما، فالبلدان العربية تمتلك ثروات نفطية وسوق كبيرة تشكل متنفساً للأيدي العاملة الفائضة، وللصناعات التي تطمح إلى زيادة صادراتها، أما من ناحية المصالح السياسية، كانت الهند في حاجة إلى

أصوات تدعمها في المحافل الدولية لاسيما في الأمم المتحدة، فأصوات اثنان وعشرون دولة عربية ذات قيمة عددية كبيرة بالنسبة إلى صوت واحد لإسرائيل[١٠٦]. كما أن الهند كانت تحسب حساب عشرات الملايين المسلمين الهنود، الذين كانت باكستان تهدف لاستغلالهم لصالحها، ومن ثم فأن هذه الملايين تتماشى مع مواقف الدول العربية والإسلامية بخصوص قضية فلسطين، وتبني الهند موقف داعم لهذه القضية سيسهل من محاولة احتواءهم في الإطار الهندي وتحصينهم ضد الدعاية الباكستانية[١٠٧].

وظفت الهند هذه المصالح لصالح صورتها بين دول العالم الثالث، بوصفها تتبنى موقفاً مبدئياً ينطلق من معارضة الهند العلمانية للأساس الديني والعنصري الذي قامت به إسرائيل، ولعملية تقسيم فلسطين بين العرب واليهود بوصفها عملاً استعمارياً يخدم غايات الوجود الاستعماري الذي وقفت الهند ضده، لاعتبار أن الهند كانت هي ضحية هذه المخططات الاستعمارية التي فصلت عنها قسماً كبيراً من أرضها وشعبها، فضلاً عن رؤية الهند للكيان الإسرائيلي بوصفه معتمد بصورة كلية على دعم الدول الاستعمارية والرأسمالية التي تستغل شعوب العالم الثالث، وإسرائيل وفق هذا التوصيف وعلى الجانب العملي لم تقدم أي شيء على صعيد التضامن الآسيوي الأفريقي أو لدعم حركة عدم الانحياز أو لدعم حركات التحرر العالمي التي كانت تطمح الهند بقوة إلى ممارسة دور قيادي فيها[١٠٨].

تأسيساً على ما تقدم، تبنت الهند سياسات مؤيدة للعرب في صراعهم مع إسرائيل، فعارضت النزعة الإسرائيلية التوسعية على حساب الأراضي العربية، وعارضت النزعة العنصرية والدينية التي قامت عيها إسرائيل، وعدت عملية تقسيم فلسطين عملاً استعمارياً، وكانت تردد دائماً أن فلسطين بلد عربي[١٠٩]، وأيدت العرب في كل حروبهم مع إسرائيل، وأيدت بقوة تأميم مصر لقناة السويس عام ١٩٥٦، ونددت دون تحفظ بالعدوان الثلاثي عليها، كما وقفت مؤيدة لنضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي[١١٠]، وعملت على توثيق علاقاتها بالعالم الإسلامي والعربي من خلال انضمامها لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩[١١١].

لقد ظل الموقف الهندي في هذا الإطار حتى نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠. إذ أن موازيين القوى العالمية قد تغيرت فتغيرت معها مواقف دول العالم[١١٢]، فالعرب الذين طردوا مصر من الجامعة العربية بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وقاطعوها سياسياً، وجدوا الآن أنفسهم وبضمنهم الفلسطينيون ينخرطون في عملية السلام مع إسرائيل، كما أن صعود المد الديني الإسلامي المتطرف في الدول الإسلامية، والتحولات الداخلية في الهند نفسها من بلد ذو توجه اشتراكي إلى التوجه نحو اقتصاد السوق والخصخصة، فضلاً عن أن قضية كشمير أساساً قد جمدت عملياً في الأمم المتحدة، ومن ثم فأن حاجة الهند للأصوات العربية لم يعد ضرورياً لاسيما وأنها تتأهب لتصبح أحد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتحول ميزان القوى من القطبين العالميين إلى القطب الواحد وسياسة النظام الجديد

والاندفاع نحو العولمة، كل هذه المتغيرات دفعت الهند رغم احتفاظها بعلاقاتها المتميزة مع روسيا (وريث حليفها الرئيس السابق الاتحاد السوفيتي)، إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة لدعم عملية الخصخصة، ومواجهة الخطر الصيني عليها وعلى نفوذها في آسيا[١١٣]. وتماشياً مع هذه التطورات دفعت العلاقات الهندية الإسرائيلية إلى أمام، ووجدت الدولتان في المجال العسكري لاسيما النووي منه افضل محال لتعزيز هذه العلاقات، التي رأى شيمون بيريز في زيارته للهند في حزيران ١٩٩٣ أنها تقوم على رابطة طبيعية بين الهند وإسرائيل، تنبع " من حب البلدين القديم للديمقراطية، ومواجهتهما لعدو مشترك" [١١٤]، والعدو المشترك هنا يبدو المقصود به باكستان بوصفها دولة في حالة عداء مع الهند وإسرائيل هذا من جانب أول، والمد الإسلامي والتنظيمات الإسلامية المسلحة التي تتبنى العمل المسلح في فلسطين وكشمير من جانب ثاني.

أما باكستان فكانت موضع اختلاف في مواقف البلدان العربية منذ لحظة نشوءها، فعلى الرغم من أغلب هذه البلدان كانت لا تزال تحت سيطرة نفوذ القوى الاستعمارية في عام ١٩٤٧، إلا أنه بصورة عامة أنقسم الرأي العام باتجاهين، الاتجاه القومي والثوري الذي رفض فكرة قيام باكستان بما أن التجزئة على الأسس الدينية لا تلتقي مع رؤيته القومية، لخشيته من انتقال عدواها إلى الوطن العربي بما يزيد من مرارة تجزئته، كما أن القومية الدينية التي قامت عليها باكستان تتفق في شكلها ومضمونها مع المبدأ الذي تعمل الحركة الصهيونية على إقامة كيانها في فلسطين وفقاً له. أما الاتجاه المحافظ والإسلامي فقد رحب بانفصال المسلمين بدولة مستقلة لهم في شبه القارة الهندية، بوصفها دولة إسلامية كبيرة جديدة تضاف إلى أعداد الدول الإسلامية[١١٥].

باكستان من جانبها، حاولت كسب تأييد ودعم الدول الإسلامية لها في صراعها مع الهند منذ الأشهر الأولى لاستقلالها، فوجهت نداءً للدول الإسلامية لدعمها مؤكدة على إن الإسلام لا يعترف بالحدود بينها[١١٦]، وظلت باكستان تؤكد على الهوية الإسلامية، وأضحت هذه الهوية أحد المرتكزات الأساسية في سياسة باكستان الخارجية، وبخاصة في علاقاتها مع دول العالم الإسلامي وبضمنها بطبيعة الحال الدول العربية، مستندة عليها في مساعيها لإنشاء كتلة إسلامية تحت قيادتها تتشكل من مجموع دول العالم الإسلامي، لتحقيق هدفها الأساس المتمثل في التأثير الفاعل ضد الهند في صراعهما، كما في المحافل الإقليمية والدولية، ولاحتواء أثر السياسة الهندية ضدها. ويبدو أن أحد أسباب اعتراف الهند بإسرائيل عام ١٩٥٠ هو نمو العلاقات بين الدول العربية والإسلامية وباكستان[١١٧].

لقد اتجهت السياسة الباكستانية باتجاه دول العالم الإسلامي نحو تحقيق حالة من التوافق والانسجام بينها إزاء القضايا المصيرية التي تواجهها، وفي مقدمتها قضيتي فلسطين وكشمير، وذلك بهدف تحقيق

دعم إسلامي لها يتناسب والمنطلقات الأيديولوجية التي تتبناها، لقد شرعت باكستان في هذه السياسة من اعتقادها بأن الدول الإسلامية إذ ما اتفقت، فأنها تتمكن من أن تشكل قوة كبيرة لها ثقلها لمواجهة التحديات[١١٨]. ومن خلال ارتكازها على الأيديولوجية الإسلامية، تستطيع أن تضاهي وتتنافس مع مجموعات القوى الرئيسة في العالم، الغرب المسيحي بقيادة الولايات المتحدة، والشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي والصين، والهندوسية بقيادة الهند، والبوذية بقيادة اليابان[١١٩].

تأسيساً على ما تقدم اتخذت باكستان مواقف إيجابية من القضايا المركزية التي تخص العالم الإسلامي والعربي، وبخاصة منها القضية الفلسطينية[١٢٠]، انطلاقاً من رؤيتها للوطن العربي كمحيط إسلامي يمكن لها أن تتعاون معه إلى أبعد الحدود استناداً إلى (وحدة الدين التي لا تفوقها أية وحدة)[١٢١] ووفقاً للرؤية الباكستانية، فالموقف الباكستاني المؤيد للجانب العربي في صراعه مع إسرائيل، كان ينطلق من اعتبارين أساسيين، الأول مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة نظر البلدان العربية كحد أدنى، والثاني هو ما ترتبه الرابطة الإسلامية على باكستان من دعم للقضايا الإسلامية، لاسيما وأن هذه الرابطة كانت أساس قيام باكستان. كما أنها كانت تدرك أن تأييدها بشكل كامل للقضية الفلسطينية يحقق لها مكاسب سياسية كبيرة نظراً لما يشكله العالم الإسلامي والعربي من ثقل في المحافل الإقليمية والدولية، هي في حاجة ماسة له في صراعها مع الهند[١٢٢].

في المقابل وجدت باكستان دعماً من بعض الدول العربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال أيدت هذه الدول انضمام باكستان للأمم المتحدة بعد نيلها الاستقلال في ١٤ آب ١٩٤٧، كما أنها اتخذت مواقف مؤيدة أو محايدة في الحد الأدنى باستثناء مصر في عهد جمال عبد الناصر، في حروب باكستان مع الهند، كما رحب بها كعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي لعبت دوراً مهماً فيه بخاصة في عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث كانت تستضيفه وتترأسه[١٢٣]، كما تلقت باكستان دعماً مادياً ومعنوياً لتطوير اقتصادياتها وتدعيم قدراتها العسكرية[١٢٤]، ولعل أوضح تأييد للباكستان ظهر في حرب عام ١٩٧١ من قبل كافة الدول العربية، باستثناء الفلسطينيون الذين تبنوا الموقف الهندي القائل بأنها معركة من أجل حق تقرير المصير للمسلمين في باكستان الشرقية، وقد تجلى الموقف العربي من هذه الحرب بوقوفه مع مشروع لم يرضى الجانب الهندي في الأمم المتحدة، وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٧٢، دفعت الدول العربية باتجاه تبني المؤتمر للموقف الباكستاني الذي طالب بأرجاء الاعتراف بدولة بنغلادش[١٢٥].

هذه المواقف العربية خاصة والإسلامية عامة لم ترضى طموح الباكستانيين الذين وجدوا فيها تأييداً يمثل الحد الأدنى مما هو مطلوب منها[١٢٦]، ورأوا ان البلدان العربية تتبنى تجاه قضيتهم سياسة " هادئة وخفية حتى لا تثير هذا الطرف أو ذاك، ولم تجر، على رفع أصواتها كما نرغب ضد الهند " [١٢٧]، لذا

كانت باكستان تعتقد أن أحد الأسباب الرئيسة في استمرار تصلب الهند في موقفها تجاه كشمير وباكستان يعود إلى إن العالم العربي والإسلامي لم يتحمل مسؤوليته تجاه قضية إسلامية تتمثل في قضية كشمير ووجود باكستان [١٢٨].

على الرغم من خيبة الأمل الباكستانية في الدعم العربي والإسلامي لقضيتها، وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها العالم بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، فأن التأييد الباكستاني للقضية الفلسطينية لم يتغير، فتأكيد زعماء باكستان على الدور الإيجابي لها كدولة إسلامية معتدلة ديمقراطية، والرغبة الباكستانية في استرضاء الولايات المتحدة، لم يدفعها اكثر من تأكيدها على تشجيع الحل السلمي للقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة، ولم تذهب الحكومة الباكستانية أبعد من ذلك، لاسيما وأن موقفها الراهن الداعم للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان أثار قطاعات من الشعب الباكستاني الذي يشهد تنامياً مضطرداً للحركات الإسلامية الراديكالية[١٢٩].

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن اعتماد باكستان على الرابطة الدينية لكسب تأييد ودعم الدول العربية خاصة والإسلامية عامة، يصطدم بواقع العالم العربي والإسلامي الذي لا يشكل كتلة متوحدة في مواقفها، أو متوافقة بالحد الأدنى في هذه المواقف، والذي يأخذ اتجاهاً عملياً في علاقاته مع الأطراف الدولية الأخرى. فهذه الدول تختلف في اتجاهاتها السياسية غالباً، وتحتكم إلى الاحتراب فيما بينها أحياناً، وتقيم تحالفات وعلاقات قوية ثنائية أو بين أكثر من طرف في أحيان أخرى. مع وجود أشكال من التجمعات والتنظيمات العربية أو الإسلامية التي غالباً ما تكون غير فاعلة، وفي هذا الإطار العام يمكن تسجيل أمثلة منها الثورة العربية عام ١٩١٦ بالتحالف مع البريطانيين ضد العثمانيين الذين كانوا يحكمون تحت راية الإسلام، والصراع السعودي المصري في اليمن عام ١٩٦٢، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١. كما أنه لم يكن للتضامن الإسلامي أثراً بارزاً في تداخله مع الصراع القومي وخير مثال على ذلك قضية الأكراد المسلمين في إطار الدول المسلمة (تركيا، إيران، العراق، سوريا). ويمكن الاستشهاد هنا بالموقف الإيراني المثير للملاحظة عن مدى مرونة دولة مسلمة تؤكد على محورية التضامن الإسلامي، وتتبنى موقفاً داعماً بقوة لقضية فلسطين، وتميل فيما يخص كشمير إلى الهند وليس الباكستان، وليس لها موقف حيال قضية الشيشان، ذلك لأن طبيعة مصالحها القومية تتطلب منها هذه المواقف[١٣٠].

وهناك نقطة أساسية في الموقف العربي والإسلامي من قضيتي فلسطين وكشمير، هي ان معظم الدول العربية والإسلامية يبدو إنها ترفض الطرح الباكستاني الذي يربط بين قضية فلسطين وقضية كشمير على أساس إنهما نتاج عداء للإسلام والمسلمين، وترى هذه الدول أن القضيتان لا تدخلان في

نفس الإطار، فتنظر إلى قضية كشمير بوصفها قضية أرض متنازع عليها بين الهند والباكستان، بينما ينظر إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية المسلمين المركزية، لذا فأنها تحظى بدعم كبير دون تحفظ، ويمكن الإشارة في هذا الإطار على سبيل المثال إلى إن منظمة المؤتمر الإسلامي أسست على إثر حادثة تتعلق بفلسطين وهي حادثة حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، وحتى الدول التي لها اتجاهات تتعارض مع هذا الخط العام الداعم لقضية فلسطين، فأنها لا تذهب بعيداً في إظهار هذه الاتجاهات لأنها تضع حساباً للمشاعر الشعبية العربية والإسلامية المتضامنة بصورة كاملة مع القضية الفلسطينية.

بناءً على ما تقدم، يظهر واضحاً أن الموقف الهندي من القضية الفلسطينية أقترب بصورة كبيرة من الموقف الباكستاني مع الاختلاف بالدوافع في حقبة الحرب الباردة، وتغير الاتجاهات الداخلية فيها وفي داخل الأطراف العربية، وفي المنظومة الدولية بعد الحرب الباردة، لعب آثراً باراً في التقارب الهندي الإسرائيلي.

وفي المقابل فأن الموقف العربي من قضية كشمير لم يكن على خط واحد ولا على مستوى واحد، وإنما أرتبط بتقدير كل دولة لمصالحها الوطنية وتماشياً مع توجهاتها السياسية، إلا أنه على العموم ظل موقفاً محايداً ومتحفظاً مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع طرفي الصراع.

دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى فيها

تأسست الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتخلف عصبة الأمم، ولتكون المنظمة الدولية المسؤولة عن صون السلم والأمن العالميين. وقد واجهت هذه المنظمة ومنذ بواكير نشأتها عدة قضايا صعبة كان جلها من مخلفات وتفاعلات الاستعمار الأوربي وإرهاصات الحرب الباردة، وكان لقضيتي فلسطين وكشمير موقع الصدارة في اهتماماتها.

ففي ٢ نيسان ١٩٤٧ طلبت الحكومة البريطانية من الأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين ضمن أعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية، فكانت هذه الخطوة الانطلاقة لدوران القضية الفلسطينية بين منظومات الأمم المتحدة المتعددة، وقد اتخذت الأمم المتحدة مجموعة قرارات من مختلف هيئاتها فيما يخص القضية الفلسطينية، ولعل أهمها هو قرار رقم ١٨١ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، منطقة يهودية، ومنطقة عربية، ومدينة القدس تحت الوصاية الدولية[١٣١].

لقد كانت سياسة الأمم المتحدة نحو فلسطين في خطها العام متسقة مع موقف الولايات المتحدة القاضي بأن الفلسطينيين لاجئين يستحقون حقوقاً إنسانية، لكنهم لا يمثلون جماعة قومية لها الحق في تقرير مصيرها[١٣٢]، فوقفت الأمم المتحدة عاجزة أمام القضية الفلسطينية، وقد لعبت هيمنة القوى الكبرى المتصارعة دوراً فاعلاً في إبقاء حالة العجز، فعلى سبيل المثال أدينت إسرائيل من قبل مجلس الأمن

(١٨) مرة للحقبة ١٩٤٧-١٩٧٤، وعشرات المرات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للحقبة نفسها، فأهملت إسرائيل هذه الإدانات ولم تستجب لها، ولم تكن الأمم المتحدة قادرة على معاقبة إسرائيل، فجمدت عدة قرارات لأن إسرائيل لم تعترف بها أو تتعامل بإيجابية معها، وعشرات أخرى عطلت بفعل الفيتو الأمريكي الذي كان ولا زال جاهزاً لحماية إسرائيل من أية قرارات أممية[١٣٣].

ومع هذا فأن القضية الفلسطينية لا زالت تثار من وقت لآخر وحسب تطورات الأوضاع في فلسطين، في الأمم المتحدة، إلا أن سقف الطموح العربي لا يتجاوز مستوى تحقيق الإحراج السياسي للولايات المتحدة وإسرائيل.

لقد ولدت إسرائيل عام ١٩٤٧ بقرار من المنظمة الدولية، بعد مدة حمل دامت خمسين عاماً، بدأت بالمؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٣، لتكتسب بذلك شرعية وقانونية وجودها من خلال الأمم المتحدة، وبهذا اعتقدت الأمم المتحدة أنها أوجدت حلاً للمشكلة اليهودية، إلا إنها غضت الطرف عن حقيقة أنها لم توقف أو تعالج على أقل تقدير ما ترتب على حلها هذا، إذ خلقت مشكلة شعب فلسطيني شُرّد من أرضه إلى المخيمات وبلاد الشتات تحت مرأى ومسمع من الأمم المتحدة، لقد شرعت المنظمة الدولية المسؤولية عن صون الأمن والسلم العالميين وتحقيق العدالة الدولية، إسكان مجموعة دينية على حساب شعب آخر شرد ومن بقى ظل رهناً لسياسة التهديد والتهويد.

لقد افتقدت الأمم المتحدة القدرة على أداء وظيفتها وتحقيق أهدافها، والعامل الأساس في ذلك يرجع إلى بنية المنظومة الفاعلة فيها، وهي منظومة مجلس الأمن، التي نظمت بالشكل الذي يضمن مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، فقد انعكست معطيات الحرب الباردة على القضية الفلسطينية التي أضحت ضحيتها، إذ أن القطبان العالميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كان يتعاملان مع القضية من زاوية المتغيرات السياسة على الصعيد العالمي، وأثرها على التنافس المحتدم بينهما.

فدعم المعسكر الغربي بشكل قوي ودون تحفظ إسرائيل، وكانت قوة الدعم كبيرة بحيث ان هذه الدول كانت تتماهى في دعمها لإسرائيل متى ما تعرضت للخطر من قبل العرب الذين لم يجدوا دعماً مماثلاً من المعسكر الشرقي الذي كان يربط دعمه بتحقيق مكاسب سياسية في المنطقة العربية لم يكن العرب مستعدين لمنحه إياها لا سيما قبل حرب ١٩٦٧[١٣٤].

وفي المقابل لعبت القضية الفلسطينية دوراً فاعلاً في بلورة سياسات الدول الكبرى واستقطاباتها ونفوذها وتحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وربطت هذه القوى مواقفها في الصراع بمعالجتها الأخرى خاصة ما تعلق منها بالنفط في الخليج العربي، إذ أتخذ الغرب خط ضمان أمن إسرائيل ودعمها لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وكذلك في علاقة المشاريع الوحدوية للعرب[١٣٥].

وقد تمثلت خصوصية هذه القضية في النظام الدولي لاعتبارات إستراتيجية وجيوسياسية واقتصادية عديدة أبرزها التحالف الإسرائيلي الغربي في المنطقة وضدها، واعتماد الغرب ولاسيما الولايات المتحدة بدرجة كبيرة على نفط الخليج العربي. انطلاقاً من هذه الخصوصية لدى النظام الدولي فقد تمحورت مواقف القوى الكبرى من القضية حول ثلاث مكونات رئيسة، مكون متحالف تماماً مع إسرائيل (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومكون متردد في حجم الدعم الذي يقدمه لإسرائيل نظراً لحرصه على علاقاته الجيدة مع العرب (فرنسا) ومكون ثالث داعم للموقف العربي بعد حرب ١٩٦٧، (الصين والاتحاد السوفيتي)[١٣٦].

فالموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية التزم بصورة كاملة بالموقف الإسرائيلي[١٣٧]، ومن أهم الدول التي كانت تدور في فلكها بريطانيا وكندا وأستراليا وكولومبيا[١٣٨]، أما فرنسا فكانت تلتزم مواقف وسطية تتمثل بالامتناع عن اتخاذ أي جانب خاصة في حالة حدوث انقسام في المجموعة الأوربية، مثلها مثل إيطاليا [١٣٩]، أما الدول الاشتراكية فكان موقفها يتمثل بتأييد القرارات التي تلبي طموح العرب في أحيان كثيرة، واتخاذ موقفاً متحفظاً في أحيان أخرى، باستثناء رومانيا ويوغسلافيا اللتان كانت تحاولان تأكيد استقلاليتهما عن المعسكر الشرقي، أما الصين فكان موقفها يتسم بالتحفظ بتأييد نسبي لصالح العرب[١٤٠]. أما الهند والباكستان فقد اصطفتا بشكل كامل مع الموقف العربي في الأمم المتحدة وخارجها[١٤١]. وبالأرقام على سبيل المثال أن الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية صوتت مع كل القرارات التي تدين إسرائيل وممارساتها، في مقابل امتناع الولايات المتحدة خمس مرات، والتصويت معها بمرتين فقط، وبالضد منها سبعة عشر مرة للحقبة التاريخية ١٩٦٧-١٩٧٦[١٤٢].

وفي قضية كشمير، وبعد أن فشلت الدولتان الناشئتان الهند والباكستان في التوصل إلى صيغة للاتفاق لحل مشكلاتهم، وبعد أن ظهر واضحاً عدم رغبة بريطانيا في التدخل الجاد لحل مشكلة كشمير أو الضغط على أطرافها للتقريب بين وجهات نظرهم، وهي الدولة الوحيدة التي كانت تمتلك النفوذ والقدرة على ذلك في عام ١٩٤٧، وتفضيلها نقل القضية إلى إحدى المنظمات الدولية[١٤٣]، نقلتها الهند إلى الأمم المتحدة في١ كانون الثاني ١٩٤٨ من خلال شكوى رسمية إلى مجلس الأمن[١٤٤].

وعلى مدار أكثر من نصف قرن على قيام القضية الكشميرية لم تقدم الأمم المتحدة أي حل يلتقي عنده الطرفين، فقراءات الأمم المتحدة كانت أسيرة موازيين القوى الكبرى، فالهند كان تحالفها واضحاً مع الاتحاد السوفيتي الذي وصل ذروته بتوقيع اتفاقية (الصداقة والسلام) بينهما عام ١٩٧١[١٤٥]، وخلفية هذا التحالف كانت تقوم على عداءهم المشترك للصين حليف باكستان الأول في المنطقة، وعدوة الهند بسبب نزاعها حول منطقة التبت[١٤٦]، أما الولايات المتحدة فكانت مرتبطة بباكستان بعدة أحلاف عسكرية، إلا أنها مع ذلك كانت تقيم علاقات غير عدائية مع الهند استناداً إلى عداءهم المشترك للصين الشعبية،

وظهر ذلك بيناً في الدعم العسكري الأمريكي للهند في حربها مع الصين عام ١٩٦٢[١٤٧]، وفي هذا الإطار كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين حاضرين لتعطيل أي قرار في الأمم المتحدة لا يتفق مع مصالحهما ومصالح حلفاءهم في شبه القارة الهندية. وفي ضوء هذه البنية من التحالفات المتشابكة التي أقامتها الهند والباكستان مع القوى العالمية الفاعلة، كانت المنظمة الدولية عاجزة عن التعامل الفعال مع قضية كشمير[١٤٨].

ولم تتغير طبيعة تحالفات الهند والباكستان مع القوى الكبرى رغم التبدلات التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فلا زالت الهند تقيم أفضل العلاقات مع روسيا، ولا زالت في حالة عداء مع الصين، وهي تقيم علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، أما باكستان فظلت الحليف الأول للصين في المنطقة، وظلت تقيم أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة، وللحفاظ على هذه العلاقات تنكرت باكستان لسياستها الخارجية المستندة إلى الرابطة الإسلامية ووقفت مع الجهد الأمريكي لضرب أقرب حلفاءها في المنطقة، حركة طالبان وتنظيم القاعدة، على أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

تأسيساً على ما تقدم، يبدو واضحاً أن قضيتي فلسطين وكشمير كانتا ضحية التوازنات الدولية في الحرب الباردة، وتغير هذه التوازنات بعدها، ومن ثم عجز الأمم المتحدة عن تبني مواقف تخدم قضية السلم والعدل الدوليين.

سباق التسلح وتلكأ التنمية

لقد تركت القضيتان أثراً بارزاً في تصاعد مستويات الإنفاق العسكري، واحتلال المحور العسكري المركز الأول في الميزانيات السنوية لأطراف القضيتين، وكل ذلك كان على حساب عملية التنمية التي بقت قطاعات متعددة منها متأخرة وغير قادرة على مواكبة التطور العالمي.

فالبلدان العربية وجدت نفسها بعد الحربين العالميتين أمام قضية مركزية، شكلت أكبر انعطافة في التاريخ العربي المعاصر، وتركت أثراً على الحياة العربية بجميع أشكالها سلباً وإيجاباً، وأنهكت هذه القضية قوى هذه البلدان وحولت جل اهتمامها نحوها، وبدلاً من أن تعمل هذه البلدان على استثمار مواردها الاقتصادية لاسيما وأنها تقع في نطاق دول العالم الثالث، نحو تحقيق مستويات تنمية مرتفعة، وتقدم اقتصادي، والارتقاء بمستوى دخل الفرد، انشغلت في تطوير واستيراد وتدعيم قواتها العسكرية بوصفها قطاعاً ملحاً لمواجهة أخطار الصهيونية والإمبريالية.

لقد دخلت البلدان العربية في أربع مواجهات عسكرية كبرى في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، مع بقاء الوضع في حقب ما بين هذه الحروب وبعدها يتسم بالاجتياحات الإسرائيلية، والتوتر، والمناوشات الحدودية، والحرب النفسية والإعلامية، وفي هذه الحروب الأربعة لم يحقق العرب أي نصر

ملموس (باستثناء نصر جزئي في حرب ١٩٧٣)، بل أنها في نهاية كل حرب تجد نفسها أما وقد خسرت قسماً من أراضيها، أو تدفع ثمناً سياسياً لاسترجاع أراضي قد فقدتها، أو تفرض متغيرات جديدة على الأرض ترغمها على تعديل سياستها بهذا الاتجاه أو ذاك، ولم تقتصر نتائج هذا الصراع على واقع الجبهة العسكرية والسياسية الخارجية، بل ان أثرها في السياسات الداخلية كان أكثر عمقاً، إذ استغلت الكثير من الحكومات العربية حالة الصراع مع إسرائيل، لتحرم شعوبها من حق المشاركة السياسية، وتحويل أنظار شعوبها عن حقوقها الإنسانية الأساسية، وتشبثت هذه الحكومات بكراسي سواء كانت طبيعة الحكم ملكي ، او جمهوري رئاسي، إو ثوري قومي، والمبرر الوحيد في هذا الاستبداد كان هو ضمان وحدة الصف في الصراع مع الصهيونية والإمبريالية، وأن الديمقراطية ترف برجوازي تسمح للعناصر الرجعية والمرتبطة بالاستعمار الوصول إلى السلطة، والأمة في صراع مصيري وتتعرض إلى مؤامرة كبرى، وليست مستعدة وهي على هذا النحو أن تترك السلطة بيد هذه العناصر والانشغال في تعدد الآراء والطروحات[١٤٩].

وفي المقابل كانت إسرائيل تحقق انتصاراتها على المستوى الخارجي والداخلي، فكانت هي المنتصر في الحروب، وهي من حقق تنمية اقتصادية، ورفعت مستوى دخل الفرد فيها، ومنحت الإسرائيليين حق المشاركة السياسية، وعلى الرغم من إن الغرب الأوربي عامة، والولايات المتحدة خاصة، يقف خلف قسم كبير من النجاحات التي حققتها إسرائيل على المستوى العسكري والاقتصادي، هذا الدعم الذي مكنها من البقاء متفوقة في التسلح والتكنولوجيا العسكرية على البلدان العربية مجتمعة رغم الإمكانيات المادية الكبيرة التي تمتلكها الأخيرة، فأنه لا ينبغي إغفال أن الإسرائيليين كانوا أكثر تنظيماً وإخلاصاً لأهدافهم بغض النظر عن طبيعة هذه الأهداف، كما كانوا أكثر ثقة بأنفسهم وقدرتهم على تحقيق الانتصارات من الجانب العربي[١٥٠].

وكان للولايات المتحدة دوراً أساسياً في تدعيم قدرات إسرائيل العسكرية والاقتصادية، فتجهيزات الجيش الإسرائيلي كلها تقريباً قد وصلته على أساس برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للخارج، إذ أن إسرائيل حصلت على (١٥) مليار دولار من أصل (٢٨) مليار دولار وزعتها الولايات المتحدة في العالم في الحقبة ١٩٥١-٢٠٠٠، ومن أصل ٥٦٧ طائرة كانت تمتلكها إسرائيل عام ١٩٨٢، فإن ٤٥٧ طائرة اشترتها من الولايات المتحدة بفعل الهبات والقروض المقدمة من واشنطن، فمثلاً ذكرت صحيفة الانترناشيونال هيرالد تريبيون في ٢٢ تموز ١٩٨٢ أن " الحكومة الإسرائيلية قد أنفقت هذه السنة خمسة مليارات في ميدان الأسلحة والتجهيزات العسكرية، ومصدر قلق هذه المبالغ الخزانة الأمريكية "[١٥١]. إن مجمل العون الأمريكي الرسمي وحده يعادل أكثر من (٧٥٠) دولار للفرد الواحد، وهو بذلك إضافة إلى الدخل القومي، وهو يعادل أكثر من مرتين الدخل القومي الإجمالي للفرد في مصر[١٥٢]. إن قيمة

المساعدات المالية والعسكرية والتقنية وغيرها التي حصلت عليها إسرائيل منذ ١٩٤٧ ولغاية ١٩٩٠ تقدر بـ (٤٩) مليار دولار من الولايات المتحدة[١٥٣].

إن العبء الدفاعي[١٥٤] لـ إسرائيل كان مرتفع جداً، فقد كرس الثمن من أية زيادة في الدخل إلى المؤسسة العسكرية فقط للحقبة التاريخية ١٩٦٥-١٩٨٤، بينما نجد أن العبء الدفاعي للولايات المتحدة كان عام ١٩٩٠ (٥.٦)، وبريطانيا (٥.٦)، والأردن (١٠.٠)، وسوريا (٩.٢)، والهند (٣.٣)، والباكستان (٦.٦)، فأن إسرائيل (١١.٤)[١٥٥]. لقد أنفقت إسرائيل خلال فترة عقدين ونصف (١٩٦٥-١٩٩٠) ما يقرب من (١٠٠) مليار دولار على المؤسسة العسكرية، ويمثل هذا المبلغ بجانب المعلن، فضلاً عن النفقات السرية والمموهة[١٥٦].

وفي مجال التسلح غير التقليدي، تمكنت إسرائيل ومنذ عقد الستينات من القرن الماضي وبدعم فرنسي[١٥٧] من بعده أمريكي من امتلاك مفاعلاً نووياً وعدداً كبيراً من القنابل النووية والصواريخ والطائرات القادرة على حملها والوصول بها إلى أي مكان في الوطن العربي[١٥٨].

أما العرب فقد ظلوا متخلفين في مجال التسليح التقليدي وغير التقليدي، ومجال التنمية الاقتصادية عن إسرائيل، إذ أنهم فشلوا في تحقيق تفوق أو توازن على أقل تقدير مع الإمكانات الإسرائيلية، فلم يتمكن العرب من امتلاك أي مفاعل نووي للأغراض العسكرية لحد الآن[١٥٩]، والبرنامج الوحيد في هذا الإطار كان البرنامج العراقي الذي دمرته إسرائيل بضربة جوية عام ١٩٨١، وعندما أعيد بناءه دمرته حرب الخليج الثانية وفرق التفتيش الدولية التي أعقبتها[١٦٠]، أما باقي الجهود العربية وبالذات منها البرنامج المصري فهي في إطار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[١٦١].

لقد كانت الولايات المتحدة لاعباً أساسياً في إبقاء حالة عدم التوازن بين العرب وإسرائيل، فهي تدعي أن هدفها من مساعدتها لإسرائيل هو تحقيق توازن عسكري بين العرب وإسرائيل، لكن هذه المساعدات تدفع باتجاه استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لأنها تدعم بشكل فاعل القدرات العسكرية الإسرائيلية، وتفضي إلى المزيد من سباق التسلح، لأنها ستدفع الأطراف العربية سواء كانت من دول المواجهة أو دول العمق، بل أن الولايات المتحدة توحي لها بشكل غير مباشر أن هناك خطراً يلوح في الأفق يتطلب التحسب له، مما يدفعها إلى التوسع في مشترياتها العسكرية، ونظراً لافتقارها لصناعة عسكرية محلية، فأنها ستتوسع كثيراً في إستيراداتها العسكرية لغرض تأمين الحماية. وجل هذه الأستيرادات يأتي من الولايات المتحدة، فستحث هذه المساعدات المزيد من الطلبات على الإنتاج الصناعي العسكري الأمريكي، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فأن هذه الدول ستتوسع في منح المزيد من الامتيازات الاقتصادية للولايات المتحدة إرضاء لها نظراً للاعتقاد بتأثيرها المعنوي الكبير في إسرائيل،

بحيث تمنع الأخيرة من تعريض أمن تلك الدول إلى الخطر، هذا هو نتيجة العائد الذي تحصل عليه الولايات المتحدة مقابل ما تتحمله من مساعدات تقدمها لإسرائيل، ومن ثم يمكن القول أن حقيقة المساعدات الأمريكية لإسرائيل لا تخرج عن كونها أموالاً عربية محولة إلى إسرائيل عبر طرف ثالث هو الولايات المتحدة الأمريكية[١٦٢].

وفي الصراع الهندي–الباكستاني، دخلت الدولتان في ثلاثة حروب أثنان منها حول كشمير في الأعوام ١٩٤٧–١٩٤٩، ١٩٦٥، وثالثة حول بنغلاديش عام ١٩٧١، وظلت العلاقة بينهما في حقب ما بين هذه الحروب وبعدها تتسم بالتوتر، والاشتباكات المتفرقة، هذا الصراع دفع الطرفان باتجاه إعطاء الأولوية للتسلح على كافة المجالات الأخرى. فالهند من ضمن أربع دول أخرى في العالم الأكثر إنفاقاً على التسلح، إذ أن ٦٥% من إجمالي تجارة العالم الثالث من الأسلحة هي لخمسة دول من بينها الهند، فقد بلغت على سبيل المثال ميزانية الدفاع الهندي عام ١٩٨٩ حوالي ١١ مليار دولار، والمصدر الرئيس للهند هو الاتحاد السوفيتي، إذ يورد لها ما نسبته ٨٠% من احتياجاتها العسكرية[١٦٣].

أما باكستان، فأن التسلح يأخذ الاعتبار الأول في نفقاتها[١٦٤]، فباكستان تعتقد أن وجودها كدولة مهدد من قبل الهند، لذا دخلت في عدة أحلاف عسكرية مثل حلف بغداد، والحلف المركزي، لتدعيم مركزها العسكري والسياسي في المنطقة، وقد تلقت باكستان معظم الدعم العسكري من قبل الولايات المتحدة والصين، إذ بلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لباكستان بحدود ٣.٢ مليار دولار سنوياً قبل عام ١٩٧٩، الذي أرتفع فيه الخط البياني للمساعدات الأمريكية للوقوف بوجه الاجتياح العسكري السوفيتي لأفغانستان، بوصف باكستان قاعدة خلفية للمقاومة الأفغانية[١٦٥].

وعلى الرغم من الدعم الأمريكي، فأن باكستان ظلت متخلفة وغير قادرة على اللحاق بالهند، فكانت نسبة التفوق الهندي في مجال التسلح التقليدي وإعداد الجيش هي ١:٣[١٦٦].

وفي مجال التسلح غير التقليدي، فأن خبراء انتشار التسلح النووي يؤكدون على إن سعي الدول إلى الخيار النووي يتم في وضعية تتسم بالرخاء الاقتصادي، ودرجة عالية من التطور التكنولوجي، فإنشاء قاعدة نووية يفرض أعباء اقتصادية لا تستطيع الدول الفقيرة أو المتوسطة مجابهتها. إلا أن الواقع العملي في قضية الصراع الهندي–الباكستاني لا يبرهن على دقة هذه النظرية، فعلى الرغم مما تعانيه الدولتان من مشاكل اقتصادية بتفرعاتها المتعددة من فقر وديون وبطالة ... الخ، فضلاً عن إنها لا تزال في أطوارها الأولى من التقدم العلمي، إلا إنها سعت بقوة لإنتاج السلاح النووي[١٦٧].

لقد كان التنافس والصراع، والرغبة في البقاء، والصمود بوجه التحديات الخارجية، كانت دافعاً كبيراً نحو الحصول على السلاح النووي، فباكستان ترى أن سلامتها الإقليمية مهددة، ويصل الأمر إلى التشكيك بشرعية ظروف نشأتها ومن ثم بقاءها [١٦٨]، والهند ترى أن الأسلحة النووية إذ أثبتت فاعليتها

كأداة ردع رئيسة في الحرب الباردة، فيمكن أن تستخدم أيضاً للغرض نفسه في إطار صراعها مع باكستان أولاً والصين ثانياً. التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤[١٦٩].

بدأت الدولتان مشاريعهما النووية منذ حرب عام ١٩٧١ التي كانت نتيجتها انفصال الشطر الشرقي من باكستان ليشكل دولة بنغلادش، وبدعم عسكري من للمنفصلين من الهند[١٧٠]، على الرغم من أن البدايات الأولى للتخطيط والتمهيد ترجع إلى عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد غلفت باكستان سعيها للحصول على السلاح النووي بعباءة إسلامية، إذ أطلقت عليها اسم (القنبلة الإسلامية) على لسان رئيسها الأسبق ذوالفقار علي بوتو الذي قال:" إننا نعرف جيداً أن إسرائيل ودولة جنوب أفريقيا تملكان قدرة نووية كاملة، والحضارات المسيحية واليهودية والهندوسية تملك هذه الإمكانات وكذلك القوى الشيوعية فلم يبقى إلا الحضارة الإسلامية التي لا تملك بعد هذه الإمكانية وينبغي لهذا الوضع أن يتغير " [١٧١]، وأكد في عام ١٩٦٥ على تصميم باكستان لامتلاك السلاح النووي " إذا ما أنتجت الهند القنبلة فأننا سنأكل الأعشاب والأوراق وسنجوع ولكن سننتج قنبلتنا " [١٧٢].

لقد كان الخيار النووي الباكستاني مصيرياً بالنسبة لهم لعدة أسباب، أهمها معادلة الخيار النووي الهندي وتحييده، ولتحييد عناصر الضعف الإستراتيجية في البنية الباكستانية أساسً، مقارنة بالهند، وللحفاظ على وجودها لاسيما بعد تجربة بنغلادش، كما أن امتلاكها للسلاح النووي سيمكنها من أن يكون لها رأياً مسموعاً في المحيط الهندي والشرق الأوسط، والعالم الإسلامي عامة[١٧٣].

أضفى امتلاك الدولتان للسلاح النووي عام ١٩٩٨ مزية إستراتيجية لصراعهما، نقلت الصراع إلى مرحلة جديدة تعتمد الردع المتبادل المضمون بالغطاء النووي، وقد يقود هذا إلى حالة الوفاق وهو ما يتولد عادة من توازن الردع النووي[١٧٤]، لذا فأنهما يشجعان حق الدول في تحقيق الانتشار الأفقي للسلاح النووي كمنهج عام لتحقيق الأمن الجماعي الإقليمي[١٧٥].

لقد تركت هذه التغيرات انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، فشهدت العلاقات الهندية–الإسرائيلية طفرة نوعية تمحورت حول تعاونهما النووي، إذ زودت إسرائيل الهند بالخبرات النووية[١٧٦]، إذ أن إسرائيل شعرت بالقلق استناداً إلى أن باكستان تعد دولة إسلامية وتربطها علاقات عسكرية قوية مع بعض البلدان العربية مثل السعودية وليبيا، كما أن القلق عائد إلى أن الساسة الباكستانيين كانوا قد أظهروا بعداً إسلامياً لمحاولاتهم امتلاك السلاح النووي[١٧٧].

أما الجانب العربي والإسلامي فقد رحب بامتلاك باكستان للسلاح النووي، فعلى سبيل المثال رحبت الدول الخليجية لاسيما السعودية والإمارات، وقدموا دعماً مالياً لباكستان لمواجهة العقوبات التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة عقب تفجيراتها النووية عام ١٩٩٨[١٧٨]، كما أن إيران التي تميل في

قضية كشمير إلى الجانب الهندي ولها خلافات مع باكستان حول الشأن الأفغاني، رحبت بالتفجيرات النووية الباكستانية، إلى درجة أن كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني، أعرب عن اعتقاده بأن القنبلة النووية الباكستانية تقدم ضمانة لكل مسلم، وأن العالم الإسلامي يمكنه الاطمئنان إلى الغطاء النووي الباكستاني[١٧٩].

في ضوء ما تقدم، يبدو واضحاً أن الارتباط الجغرافي وتشابك عناصر الأمن في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي مع بحر العرب والخليج العربي ومن ثم الشرق الأوسط، يخلق قاعدة مشتركة لطبيعة التهديدات والتحديات، وترابطها في مواجهة معضلة الأمن في هذه المناطق[١٨٠]، وهذا ينطبق على تشابك التحالفات والمخاطر النووية وتداخل الصراعات في إقليمان يضمان في قوسي إطارهما قضيتي فلسطين وكشمير.

أوجه الاختلاف الرئيسة

مع أن نقاط التشابه والالتقاء متعددة الجوانب بين القضيتين، كانت هناك ثمة اختلافات رئيسة يمكن تحديدها بالآتي:

١- إن الصراع في قضية فلسطين يدور في إطارين، الأول هو صراع إسرائيلي فلسطيني، والإطار الثاني صراع إسرائيلي عربي، فاللصراع وجهان تتشابك وتتداخل بصورة معقدة معطيات هذين الوجهين، فالجانب الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بالأوضاع في الجانب العربي وتأثير إفرازاته على قضيتهم، والعكس صحيح أيضاً في انعكاسات الوضع الفلسطيني على الجانب العربي، ومن ثم فأن الصراع يدور بين الكيان الإسرائيلي ومجموعة الدول العربية الأربع مصر وسوريا والأردن ولبنان كخطوط مواجهة، فضلاً عن فلسطين بوصفها محور الصراع، مع عمق من باقي الدول العربية ومن ثم الإسلامية يتماشى خلف خطوط المواجهة، مع إحساس شعبي كبير بأن قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين المركزية.

أما في قضية كشمير فالصراع يدور بين طرفين محددين هما الهند والباكستان مع امتداداتهما في التأييد والرفض داخل إمارة كشمير، وبذلك يمكن القول أن في قضية كشمير سلطتان تديران الصراع، بينما في قضية فلسطين، هناك سلطة واحدة تدير الصراع على الجانب الإسرائيلي، وعدة سلطات عربية تتصدى لإدارة الصراع، سلطات متخالفة غالباً، ومتوحدة نادراً، أضحت قضية فلسطين بينها محلاً للمزايدات السياسية.

٢- الصراع في قضية فلسطين يدخل في نطاق الاستيطان الاستعماري للأرض، إذ أن اليهود جلبوا من مختلف دول العالم، ليستولوا على الأراضي الفلسطينية شيئاً فشيئاً، وبذلك يمكن القول أن الصهيونية

ونتاجها إسرائيل إنما ولدت من رحم دولي، أوربي ومن ثم أمريكي، فظروف نشأة وديمومة الكيان الإسرائيلي تجسد ظروفاً دولية متشابكة تتجاوز بكثير الظروف الدولية المتشابكة التي ساهمت في ولادة باكستان ونشأة مشكلة كشمير، التي تدور حول صراع على إمارة ذات حكم ذاتي في عهد السيطرة البريطانية على شبه القارة الهندية، بين أطراف موجودة أساساً على الأرض ولم يحدث تغيير أثنوغرافي كبير في المنطقة بقدر ما حدث تغيير سياسي ترتب عليه ظهور مشكلة كشمير.

النتائج

١- إن المناطق التي تحظى بموقع جيوبولتيكي وستراتيجي هام على الخريطة العالمية تقع ضحية المخططات الاستعمارية للسيطرة عليها، وهذا ما يجعل من عدم إمكانية سيطرة القوى الكبرى عليها بشكل مباشر، يدفع باتجاه زعزعة أوضاعها حتى يبقى تدخل هذه القوى مبرراً بصورة أو أخرى.

٢- إن أذى الاستعمار لا يتمثل في الحقبة التي يكون فيها رابضاً على الأرض ومتحكماً في مقدراتها، بل أنه متى ما حل بأرض عمل على نبش اختلافاتها وحولها إلى خلافات، وحول القضايا الهامشية إلى قضايا رئيسة، والتعايش إلى تحاقد وتباغض، خدمة لأغراضه.

٣- فشل الأمم المتحدة وعلى مدى أكثر من نصف قرن في إيجاد أية حلول عادلة للقضيتين وأقتصر دورها على القضايا الجانبية مثل اللاجئين، ومراقبة خطوط وقف إطلاق النار، وذلك نتيجة الخلل في بنية الأمم المتحدة الذي يسمح للقوى الكبرى بفرض هيمنتها، ومن ثم تشرع ما يتفق مع مصالحها، وتعرقل شرعية ما يتناقض معها.

٤- لا توجد حقيقة مطلقة في التاريخ، بل أن كل الأحداث التاريخية تخضع للنسبية وتعدد تفسيراتها وتباينها، لذا نجد كل أطراف الصراع في القضيتين تستند في دعواها إلى التاريخ، كل طرف يفسره بما يتلاءم وقضيته، ويجتزأ منه ما يدعم به مبرراته، وهذا يدل في مضمونه فضلاً عن نسبية التاريخ، إلى مرونته، ومطاوعته لصياغات ورؤى مختلفة ومتخالفة.

٥- إن ربط أية قضية سياسية بمفهوم أيديولوجي، لاسيما إذا كان هذا المفهوم يصدر عن عقيدة دينية، يؤدي إلى تعقيد القضية والتقليل من فرصة التوصل إلى حلول مناسبة لها، لأن هذا الربط يدخل القضية في إطار المحددات الدينية التي غالباً لا تتسم بالمرونة المطلوبة في التعامل مع القضايا السياسية، فأدلجة الصراع في الوقت الذي تمنح كل طرف قوة معنوية ودعماً شعبياً كبيراً، وإسناداً قوياً من المؤسسة الدينية، فأنها في الوقت ذاته تقلل من فرصته للمناورة وتقلل الخيارات المتاحة أمامه، وتعطي شرعية كبيرة لإسناد مسؤولية القرار إلى المؤسسة الدينية بدلاً عن المؤسسة السياسية.

٦- عندما تواجه أمة من الأمم قضية مصيرية، فأن هذه القضية تلعب دوراً هاماً في تشكيل محاور السياسات الخارجية والداخلية، وتصبح معياراً لمصداقية المواقف، وضاغطاً أساسياً تملي معطياتها على سائر مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

٧- إن الصراعات تعمل على إنهاك أطراف الصراع، وتحول مواردها الاقتصادية لصالح أجندة الصراع، وبدلاً من أن توجه الموارد الاقتصادية لتحقيق رفاهية الشعوب وتحقيق متطلبات الحياة الكريمة والتنمية الاقتصادية التي يمكن في ظلها أن تحيا الشعوب بصورة أفضل، تحول هذه الموارد إلى الآلة العسكرية وسباق التسلح وعسكرة الحياة المدنية، وإذا أمكن القول فأن الموارد الاقتصادية تحول من مصدر لإدامة آلة الحياة إلى مصدر لإدامة آلة الموت، وكلما أزداد زمن قضية الصراع كلما زاد الإنفاق على التسلح.

٨- إن كل قضايا الصراع في العالم مهما بدت هذه الصراعات برداء محلي أو ثنائي أو إقليمي تخضع في جوهرها لمؤثرات الأوضاع العالمية، ومواقف القوى الكبرى ودورها في تصعيد أو تحجيم أو إيقاف الصراع، ويمكن الاستشهاد في هذا الإطار فضلاً عن قضيتي فلسطين وكشمير بتناقض المواقف الدولية بصورة مفضوحة في عدة صراعات معاصرة لا زالت حاضرة في الأذهان منها حرب الخليج الأولى، وحرب الخليج الثانية، وقضية البوسنة والهرسك، وقضية تيمور الشرقية، وقضية الشيشان وغيرها. لذا فأن من يريد من هذه القوى الضغط على أطراف أي صراع لإيقافه، عليه أن يبدأ بالبحث في مصالح هذه القوى، لأن المصالح وليس المثاليات أو الأخلاقيات هي من تقرر وجهة وطبيعة مواقف قوى العالم الكبرى.

الهوامش

١. للتوسع بهذا الصدد بنظر على سبيل المثال:

عن قضية فلسطين:

عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٣).

عن قضية كشمير:

الأسترلامب، كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦-١٩٩٠، ترجمة وتعليق سهيل زكار، (دمشق، ١٩٩٢).

٢. من مقدمة له في كتاب ن.ف.بارتولد، دراسات في تاريخ فلسطين في العصور الوسطى، ترجمة عزيز حداد، ط١، مركز الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات الفلسطينية رقم (٤)، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٩.

٣. وهذا ناتج طبيعي للاهتمام العربي بقضية فلسطين كونها قضيتهم المركزية الأولى وهم على احتكاك مباشر ويومي بتطوراتها.

٤. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، القسم الأول، ط٢، منشورات دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧٣)،
ص١٥-٢٠.

٥. عواد مجيد الأعظمي، معالم التراث العربي والإسلامي في فلسطين، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٥)، ص١٦.

٦. وصف أنتوني أيدن رئيس الوزراء البريطاني عام ١٩٥٦، قناة السويس بـ " أنها القصبة الهوائية لبريطانيا". للتفصيل ينظر. محمد حسنين هيكل، قصة السويس آخر المعارك يا عصر العمالقة، ط ١، (بيروت، ١٩٧٧).

٧. فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩-١٩٤٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٠)، ص٨.

٨. محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة رقم ١٣، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص٢٦-٢٧.

٩. فلاح خالد علي، المصدر السابق، ص٨.

١٠. مهنا يوسف حداد، الرؤية العربية لليهودية، ط١، ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٩)، ص٣٨٥.

11. P.L. Lakhanpal, Essential Documents and Notes on Kashmir Dispute, Second Edition, International Book, (Delhi, 1968), p.9.

١٢. للتفصيل ينظر:
محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص١٣٥.

١٣. صلاح الدين الشامي وزين الزين عبد المقصود، جغرافية العالم الإسلامي، منشأة المعارف، (الإسكندرية، ١٩٧٤)، ص٤٤٧-٤٤٨.

١٤. هاني ياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ٣٣، (بيروت، ١٩٩٨)، ص٩٨.

15. (15) P.N.K Bamzai, Kashmir and power politics from Lake Success to Teshkent,
(Delhi, 1960), pp. 96097.

16. Nehru's statement in the constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India Government of India's Foreign Policy, Speeches of Jawaher Lal Nehru, September 1964 – April 1961, The Publications Division, (New Delhi, 1961) pp.443-447.

١٧. خطاب جواهر لآل نهرو رئيس الوزراء الهندي في البرلمان الهندي، بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٣، في: سفارة الهند، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مختارات من خطب جواهر لآل نهرو للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧، مكتب النشر والاستعلامات، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص٣٥-٤١.

١٨. عبد الستار البدري، مشكلة كشمير، الندوة رقم ٣٥، المجلة المصرية للعلوم السياسية، السنة الأولى، العدد ٣، كانون الأول، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص١٣٥؛ صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط١، منشأة المعارف، (الإسكندرية، ١٩٧٣)، ص٢٩٧.

19. C.W. Choudaury, Pakistan's Relations with India 1947-1960, Pall Wall Press, (London, 1968), pp. 90-91.

٢٠. إحسان حقي، مأساة كشمير المسلمة، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٧٠)، ص٨٥.

٢١. محمد عبد الغني سعودي، المصدر السابق، ص١٣٧.

٢٢. للتفصيل في تاريخ فلسطين القديم ينظر:
أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ط٢، سلسلة الكتب الحديثة، وزارة الإعلام، العربي للإعلان والطباعة والنشر، (دمشق، د.ت)؛ محمد رشيد العقيلي، اليهود في شبه الجزيرة العربية، ط١، (عمان، ١٩٨٠).

٢٣. مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق ذكره، ص٦٥٩.

٢٤. أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السابعة، نيسان، العدد ٧٤، (بيروت، ١٩٨٥)، ص٢٦-٢٧.

٢٥. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Frencis Younchus Band, Kashmir, A&C Black LTD, (London, 1917)؛ نور الدين داود، محنة في الفردوس، (بغداد، ١٩٥٠)؛ باب.ن.ك، باو زائي، كشمير، عرض تاريخي، ترجمة

أحمد فائد، مجلة ثقافة الهند، المجلة الخامس عشر، العدد ٢، نيسان، (نيودلهي، ١٩٦٤)، ص٣٥-٤١.

٢٦. للتفصيل في تاريخ السيخ ينظر:

خليل عبد الحميد عبد العال، تاريخ السيدات والسادة:يخ الديني والسياسي من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر ١٤٩٩-١٨٤٩، دار المعارف الجامعية، (الإسكندرية، ١٩٨٧)؛ وعبد الجبار عبد مصطفى، مشكلة البنجاب الهندية والأمن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، نيسان، العدد ٥،(بغداد، ١٩٩٩)، ص١١٧-١٢٩.

27. Treaty Between the British Government and Maharaja Culab Singh concluded at March 16, 1846, in P.H. Lakhanpal, Op. Cit., Pp 31-32.

٢٨. باهر سعيد، النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٨، كانون الثاني، العدد ١٠٧، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص٢٠٣.

29. Victorie Schefield, Kashmir in the Crossfire's. (London, 1996), p. 11.

٣٠. يناقش روجيه غارودي الإدعاء اليهودي في أحقيتهم التاريخية في فلسطين في كتابه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسين حيدر، دار التضامن للنشر والتوزيع، (د.م، ٢٠٠٤)، ص٣٧-١٠٨.

٣١. محمود السمرة، فلسطين الفكر والكلمة، ط١، الدار المتحدة للنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص١٠-١١.

٣٢. محمد رشيد العقيلي، المصدر السابق، ص٣٦؛ مهنا يوسف حداد، الرؤية العربية لليهودية، ط١، ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٩)، ص٣٤٠-٣٤١.

٣٣. (٣٣) أحمد سوسة، المصدر السبق، ص٣٧٥-٣٧٦.

34. Pervaiz Iqbal Cheema, The Kashmir Dispute and the peace of South Asia, Regional studies, vol. 15, No. 1, Islamabad, 1967, pp. 170-172.

٣٥. قدم المهراجا هاري سنغ حاكم كشمير (١٩٢٥-١٩٤٧) طلباً للحكومة الهندية للانضمام إليها في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧، بعد تدهور الأوضاع في داخل الإمارة، آثر دخول قوات القبائل الباكستانية والثوار الكشميرين في داخل المدن الكشميرية. Sisar Cupta, Kashmir A Study in India0Pakistan Relations, Asia Publishing House, (New Delhi, 1966) p. 122.

٣٦. دخل الإسلام الهند عام ٧١١م عندما تمكن محمد بن القاسم الثقفي من فتح بلاد السند غربي الهند، ومنذ مطلع القرن الحادي عشر حكم المسلمون حتى عام ١٨٥٨، عندما أنهى البريطانيون حكم الدولة المغولية الإسلامية، ووضعوا الهند تحت حكم نائب للملك البريطاني. للتفصيل ينظر: عبد الحي الحسني، الهند في العصر الإسلامي، دار المعارف العثمانية، (حيدر آباد، ١٩٧٢)؛ إحسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، ط١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٧٣).

37. Russell Brines, The Indo-Pakistan Conflict, Palmall press (London, 1968), pp. 77-78; Government of Azad Kashmir, Kashmir odyssey of freedom, (Muzafarabad, 2000). P. 2.

٣٨. مجدي علي عطية، المأزق الأمني الباكستاني والخيار النووي، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٢، نيسان، العدد ٨٤، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص٢١٨.

39. (39) P.L. Lakhanpal, Op. Cit., p. 200.

٤٠. محمود السمرة،المصدر السابق، ص٩٧.

٤١. المصدر نفسه، ص٩٨.

٤٢. جورج جبور، دروس التجارب التاريخية، في: مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص٤٦.

٤٣. نفس المصدر والصفحة.

٤٤. عبد الوهاب المسيري، الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية، في مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل (مصدر سبق ذكره)، ص٣٥٤.

٤٥. نفس المصدر والصفحة.

٤٦. نفس المصدر والصفحة.

٤٧. فايز فهد جابر، موقف العالم الإسلامي من قضية القدس، (الأردن، ١٩٨١)، ص١٠.

٤٨. عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص٣٥٥.

٤٩. المصدر نفسه، ص٣٥٦.

٥٠. نقلاً عن روجيه غارودي، المصدر السابق، ص٨٧.

٥١. نفس المصدر والصفحة.

٥٢. عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص٣٥٥.

٥٣. أحمد سوسة، المصدر السابق، ص٣٦١.

٥٤. القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية رقم ١.

٥٥. القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم ٢٣.

٥٦. مجبر الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج١، (النجف، ١٩٦٨)، ص٢٣٠-٢٣١).
٥٧. المصدر نفسه، ص٢٣٠.
٥٨. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآيات رقم ٤٧، ٤٨.
٥٩. مهنا يوسف حداد، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.
٦٠. جورج جبور، المصدر السابق، ص٤٦.
٦١. كلود كاهن، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة أحمد الشيخ، ط١، دار سينا للنشر، (القاهرة، ١٩٩٥)، ص٣٥.
٦٢. روجيه غارودي، المصدر السابق، ص٤٦.
٦٣. للتفصيل في أهمية مدينة القدس ينظر على سبيل المثال:
عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٧٤)؛ سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ط٢، (عمّان، ١٩٧٨).
٦٤. فايز فهد جابر، المصدر السابق، ص١١.
٦٥. للتفصيل ينظر: مجموعة مؤلفين، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي-الصهيوني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص٣١-٣٢.
٦٦. عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب تجارية، ثقافية، صليبية، ط١، دار الثقافة المسيحية، (القاهرة، ١٩٧٢)، ص١١.
٦٧. أحمد سعيد نوفل، الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة، في: مجموعة مؤلفين، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين في الكويت، (بيروت، ١٩٨٩)، ص٩٠-٩١.
٦٨. جورج جبور، المصدر السابق، ص٥٥.
٦٩. نفس المصدر والصفحة؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٧)، ص٢٥٦.
70. Russell Briens, Op. Cit., p 64.
71. Ibid, p. 74; Huch Tinker, India and Pakistan A Political Analysis, second Edition, Palthall Press, (London, 1967), p. 2.
٧٢. ذو الفقار علي بوتو، كشمير شعب يكافح من أجل حقه في تقرير المصير، سفارة الباكستان، قسم الصحافة، (بيروت، د.ت)، ص٨.

Alastair Lamb, Crisis in Kashmir 1947 to 1966, First published, Routledge and Kegan paul, (London, 1966), p. 14.

٧٣. خطاب جواهر لآل نهرو في مجلس الشعب الهندي، في: سفارة الهند، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، (مصدر سبق ذكره)، ص٢٦-٣٠.

٧٤. خطاب جواهر آل نهرو في البرلمان الهندي، في: المصدر نفسه، ص٣٥-٤١.

٧٥. تبنت الرابطة الإسلامية هذه النظرية عام ١٩٤٠، وقد شرحها محمد علي جناح في العام نفسه بقوله:(إن الهندوس والمسلمين ينتمون إلى فلسفتين ودينين مختلفين والعادات الاجتماعية والآداب مختلفة، ودمج مثل هاتين الأمتين بعضهما في بعض تحت دولة واحدة، بينما إحدى الأمتين من حيث العدد أقلية والأخرى أغلبية، لابد أن يؤدي إلى خلاف متزايد وإلى هدم نهائي لأي كيان غير حقيقي قد سيقام لحكومة لمثل هذه الدولة... المسلمون أمة وفق أي معنى للأمة ولابد أن يكون لهم وطن وأرض ودولة...).

ج.ن.س. راغها فان، تقديم الهند، ترجمة عبد الحق بن شجاعت علي، ط٣، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، (نيودلهي، ١٩٨٣)، ص٩٣.

٧٦. الطريق المسدود للنموذج الباكستاني، تقرير في مجلة المنار، السنة الرابعة، تشرين الأول، العدد ٤٦،

(باريس، ١٩٨٨)، ص١١٣.

77. A.K. karim Nazmul, Pakistan and the Islamic State, the Muslim World, October 1953, vol. XLIII, No, 4, p. 248;

هاني الحديثي، المصدر السابق، ص٨٨.

78. Zulfikar Ali Butto, The Myth Independence, Oxford University, (London, 1956),p. 30.

٧٩. بيان لأبو الكلام آزاد (أحد قيادي حزب المؤتمر الوطني الهندي)، في مجلة مسلمي الهند، العدد ١٥٦، كانون الأول، ١٩٩٠، ص٥٣٣.

٨٠. بهجت أبو غربية، صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٥٩، الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية، في: مجموعة مؤلفين، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، (مصدر سبق ذكره)،ص٢٠-٢١.

٨١. المصدر نفسه، ص٢١.

٨٢. نقلاً عن روجيه غارودي، المصدر السابق، ص٧٥.

٨٣. فلاح خالد علي، المصدر السابق، ص٨-٩.

٨٤. بهجت أبو غربية، المصدر السابق، ص٢٤.

٨٥. نفس المصدر والصفحة.

٨٦. المصدر نفسه، ص٢٤-٢٧؛ محمد عيسى صالحية، النزوح الكبير في: مجموعة مؤلفين، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، (مصدر سبق ذكره)، ص١٢٠-١٢٢.

٨٧. أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٣٥٦.

٨٨. محمود السمرة، المصدر السابق، ص٢٦٢.

٨٩. محمد عيسى صالحية، المصدر السابق، ص١٢٢.

90. Choudhri Mohammed Ali, The Emergence of Pakistan, (Lahore, 1973), p. 35.

٩١. بيتر وورسلي، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، منشورات وزارة الثقافة والسياسة والإرشاد القومي، (دمشق، ١٩٦٧)، ص٩٦.

92. Hich Tinker, Op. Cit., p. 24.

٩٣. مانوراما موداك، الهند شعبها وأرضها، ترجمة العميد عبد الفتاح إبراهيم، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص١٥٣.

٩٤. صلاح المختار، جذور وملابسات الصراع الهندي-الباكستاني، مجلة دراسات عربية، السنة الثانية، آذار، العدد ٥، (بيروت، ١٩٧٢)، ص١٣٨؛بولانسكيا جانكوسفكي.ي.و.ل، تاريخ باكستان وتركة الفترة الاستعمارية، في مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، تحرير نوبار هوفسبيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦)، ص١٨.

95. Memorandum on state Treaties and paramountey presented by the Cabinet mission to his Highness the Chancellor of Chamber of Princes on 12 May 1946, in Lakhanpal, Op. Cit., Pp. 33034.

96. The Indian independence Act 1947, in E. Christine Doppin, Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan, van Nostrand Reinhold company, (London, 1970), Pp. 160-163.

٩٧. للتفصيل في هذه المشاكل ينظر: عبد المنعم النمر: كفاح المسلمين في تحرير الهند/ ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٩٠)، ص٢٩٩ – ٣٠٠؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٧ – ١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٨٣ – ١٠١.

٩٨. للتفصيل ينظر:

Lord Birdwood, Tow Nation and Kashmir, Rebort Hale Limited (London, 1950).

99. Alastair Lamb, Op. Cit., p. 49.
100. C.W. Choudhary, Pakistan's Relations with India 1947-1960, Pall wall press,
(London, 1968), p. 6.; صلاح المختار، المصدر السابق، ص١٣٨.

١٠١. بولانسكيا جانكوسفكي.ي.و.ل، المصدر السابق، ص٢٩.

102. R. Kopicki, India and Israel, A problem in Asia polities, Middle Eastern Affairs, May 1958, p. 168.

١٠٣. كمال المنوفي، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، السنة ٩، تموز، العدد ٣٣، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص٥٠-٥١.

١٠٤. المصدر نفسه، ص٥٥-٥٦.

١٠٥. المصدر نفسه، ص٥٩.

١٠٦. أسعد عبد الرحمن، التسلل الإسرائيلي في آسيا (الهند وإسرائيل)، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ١١، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت، ١٩٦٧). ص٦٢-٦٤.

١٠٧. المصدر نفسه، ص٦٤؛ كمال المنوفي، المصدر السابق، ٥٤-٥٥.

١٠٨. أسعد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٦١.

١٠٩. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٥٤.

١١٠. المصدر نفسه، ص٥١.

١١١. مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٦، السنة الخامسة، تشرين الأول، (جدة، ١٩٦٩)، ص١١٤.

١١٢. هاني الحديثي، المصدر السابق، ص١٥٤.

١١٣. المصدر نفسه، ص١٩٥-١٩٦.

١١٤. المصدر نفسه، ص١٩٦.

١١٥. للتفصيل في اختلاف المواقف العربية، قارن:
جريدة النهار، العدد ٣٦٢٢، ١٠ حزيران، ١٩٤٧؛ العدد ٣٩٨٧، ١٤ أيلول ١٩٤٨؛ جريدة الأخبار، العدد ١٩٥٨، ١١ حزيران، ١٩٤٧؛ العدد ٢٠٠٢، ٢ آب، ١٩٤٧؛ جريدة فتاة الجزيرة، العدد ٣٨١، ٢٠ تموز، ١٩٤٧.

١١٦. جريدة اليقظة، العدد ١٧٥، تشرين الثاني، ١٩٤٧.

117. R. Kopicki, Op. Cit., p. 168.

١١٨. هاني الحديثي،المصدر السابق، ص١٠١.

١١٩. كمال المنوفي،المصدر السابق، ص٦٩.

١٢٠. حوار مع السفير الباكستاني في جريدة الثورة، العدد ١٢٠، ٨ كانون الثاني، ١٩٦٩.

١٢١. هاني الحديثي، المصدر السابق، ص١٥٣.
١٢٢. نفس المصدر والصفحة.
١٢٣. إيف سالبكين، التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، سلسلة الدراسات المترجمة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص١٢.
١٢٤. هاني الحديثي، المصدر السابق، ص١٥٢.
١٢٥. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٧١.
١٢٦. محمد جوهر ومرسي أبو الليل، باكستان، ط٢، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٨٨.
١٢٧. حوار مع الجنرال حميد جل الرئيس الأسبق للمخابرات العسكرية الباكستانية، في شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) في موقع:
www.kashmiruna.com
١٢٨. نفس المصدر والصفحة.
١٢٩. نفس المصدر والصفحة؛ هاني الحديثي، المصدر السابق، ص١٩٤.
١٣٠. فريد هاليداي، الإسلام والقانون الدولي بين نظرتي المصالح والقيم إلى العلاقات بين الأمم، في شبكة الانترنيت في الموقع السابق، ص٣-٤.
١٣١. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤. مراجعة وتحقيق جورج طعمة، ط٢، سلسلة الوثائق الأساسية رقم ١٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، (بيروت، ١٩٧٥)، ص٤٠١٦.
١٣٢. كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨، ٧٢٦ ألفاً، وفي حروب ١٩٦٧، ٣٢٣ ألفاً. مجموعة مؤلفين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٦)، ص١٧، ٢٠٨.
١٣٣. للتفصيل ينظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، (مصدر سبق ذكره).
١٣٤. ناصيف حتي، الإدارة العربية للإمكانات الدولية، في: مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل (مصدر سبق ذكره)، ص١٢٣٣.
١٣٥. الصدر نفسه، ص١١٥٣.
١٣٦. نفس المصدر، والصفحة.
١٣٧. للتفصيل في الموقف الأمريكي في القضية الفلسطينية ينظر، مجموعة مؤلفين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون (مصدر سبق ذكره).

١٣٨. غسان العطية، مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، ط١، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ١٠، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٧.

١٣٩. المصدر نفسه، ص١٠.

١٤٠. المصدر نفسه، ص١١.

١٤١. للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص١١؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤ (مصدر سبق ذكره)، ص٤-٢١٦.

١٤٢. للتفصيل ينظر، غسان العطية، المصدر نفسه، ص٩٨-١٠١.

143. Telagram from British Prime Minister Gelement Attle to the Prime Minister of Pakistan Liguot Ali Khan, Dated November 22, 1947, in P.L. Lakhanpal, Op. Cit, p. 104.

144. Report to the security council of sir Owen Dixon, United Nations representative for India and Pakistan, s/ 1791, in P. L. Lakhanpal, Op. Cit., pp. 203 – 229.

١٤٥. أثارت هذه الاتفاقية استياء وقلق الولايات المتحدة والصين، لأنها ألزمت الاتحاد السوفيتي والهند، بالتشاور الثنائي واتخاذ الإجراءات المناسبة في الأزمات الدولية التي تؤثر على الطرفين، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة المساعدات الأمريكية والصينية لباكستان. لمزيد من التفصيل ينظر:
هاني الحديثي، مؤشرات في سياسة باكستان الخارجية وعلاقاتها الدولية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (بغداد، ١٩٨٤)، ص٢٠؛ باهر السعيد، المصدر نفسه، ص٢٠٤.

١٤٦. التبت هو عبارة عن هضبة كبيرة تطوقها السلاسل الجبلية الشاهقة، ومعدل ارتفاعها ثلاثة أميال، يحدها من الجنوب سلاسل جبال الهملايا، ومن الشمال الغربي جبال كاراكورم، ومن الشمال جبال كونلون والباين تاغ ونان شان، ومن الشرق سلسلة جبال سجوان، ويعتنق سكان التبت الديانة البوذية على المذهب اللامي. للتفصيل ينظر:
محمد محمد سطيحة، حرب الحدود الهندية الصينية، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد ١٠،
(القاهرة، ١٩٦٧)، ص٨٠-١٠١؛ ابتسام محمد عبد، العلاقات الصينية الأمريكية ١٩٤٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٩٣.

١٤٧. محمد مرسي أبو الليل، الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص٢٧٨-٢٧٩؛ ولاء عبد الباقي الرويشدي، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٣، ص٧١.

١٤٨. للتفصيل في دور الأمم المتحدة في قضية كشمير ينظر:

Rahamtullah Khan, Kashmir in the United Nations, (Delhi, 1966) P Josef Korbel, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (U.S.A, 1966).

١٤٩. مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل، (مصدر سبق ذكره)، ص٤٣٠، ٦٣٠.

١٥٠. للتفصيل ينظر: يوسف صايغ، الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، في: المصدر نفسه، ص٣٩٣.

١٥١. نقلاً عن، روجيه غارودي، المصدر السابق ذكره، ص١٨٢.

١٥٢. نفس المصدر والصفحة.

١٥٣. طلال محمد كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، ط٢، سلسلة اطروحات الدكتوراه رقم ٣١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص١٨٩.

١٥٤. أي مستوى الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

١٥٥. المصدر نفسه، ص١٥٤.

١٥٦. المصدر نفسه، ص١٣٧.

١٥٧. للتفصيل في الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية ينظر:

أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال مواقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، ط١، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، (الكويت، ١٩٨٤).

١٥٨. للتفصيل في القدرة النووية الإسرائيلية ينظر:

مجموعة مؤلفين، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ومركز دراسات المستقبل، (بيروت، ٢٠٠١).

١٥٩. أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرون، حقائق واحتمالات تطورها، في مجموعة مؤلفين: الخيار النووي في الشرق الأوسط، (مصدر سبق ذكره)، ص٤٥٤.

١٦٠. كان لدى العراق برنامجان لتطوير الأسلحة النووية، الأول طويل المدى

Long-rang clandestine Nuclear program

والثاني برنامج نووي خاص عاجل

Crash Nuclear – Weapon program

للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٤٥٥-٤٥٩.

١٦١. للتفصيل في المحاولات العربية لامتلاك الطاقة النووية، ينظر:

محمد سليمان مفلح الزيود، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي ١٩٩١-١٩٩٩ في، المصدر نفسه، ص٢٦٤-٢٦٨.

١٦٢. طلال محمد كداوي، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.

١٦٣. باهر السعيد، المصدر السابق، ص٢٠٤.

164. (164) Hasan Askari Rizvi, The Military and Politics in Pakistan Fiscopress, (London, 1976),p. 54.

١٦٥. سمير محمد عبد الوهاب، الصراع النووي بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية السنة ٢١، تشرين الاول، العدد ٨٢، (القاهرة، ١٩٨٥) ص١٩٣؛ أكرم عبد الله الجميلي، طبيعة التسلح الباكستاني التقليدي والنووي في: مجموعة مؤلفين، التسلح في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٨)، ص١٤٢-١٤٥.

١٦٦. وفيق حسين الخشاب وآخرون، الجنوب الأوسط للقارة الآسيوية، دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي ضمن الإطار الإقليمي، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠)، ص٩٨.

١٦٧. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط١، (دمشق، ١٩٩٦)، ص١١٣؛ نادية فاضل عباس فضلي، تأثيرات امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص٢٢-٢٣.

١٦٨. مجدي علي عطية، المأزق الأمني الباكستاني والخيار النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٤، نيسان، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص٢١٨.

١٦٩. الهند ومشروع معاهدة جنيف، تقرير في مجلة السياسة الدولية، السنة الربعة،العدد ١٣، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص١٤٠.

١٧٠. انفصلت بنغلاديش (الشطر الشرقي من باكستان) نتيجة السياسة الأستئثارية التي تبنتها النخبة السياسية في باكستان الغربية التي سيطرت على الساحة السياسية وعزلت أبناء الشطر الشرقي في المشاركة السياسية الفاعلة، فضلاً عن سيطرتها على قطاع الاقتصاد والمال. للتفصيل بنظر: المؤامرة الانفصالية في باكستان الشرقية، تقرير في مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة، نيسان، العدد ١٢، القاهرة، ١٩٦٨، ص١١٨-١٢٣؛ نازلي معوض أحمد، اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية-الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، السنة الثامنة، تشرين الأول، العدد ٣٠، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٤٩-١٦٠.

١٧١. سمير محمد عبد الوهاب، المصدر السابق، ص١٩٣.

١٧٢. نفس المصدر والصفحة.

١٧٣. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص١٩٨، ٢١٣.

١٧٤. المصدر نفسه، ص٢١٨.

١٧٥. محمد جواد علي، العلاقات الهندية الإسرائيلية، نشرة قضايا دولية، العدد ٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٩٨)، ص١١.

١٧٦. نصير عاروري، الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية، في مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل (مصدر سبق ذكره)، ص١٢٧١.

١٧٧. أحمد إبراهيم محمود، التجارب النووية الهندية الباكستانية، الآثار الإستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، في مجموعة مؤلفين: الخيار النووي في الشرق الأوسط (مصدر سبق ذكره)، ص٤٩٦.

١٧٨. المصدر نفسه، ص٥١٨.

١٧٩. المصدر نفسه، ص٤٩٥.

١٨٠. طلال محمد كداوي، المصدر السابق، ص١٩١

The Issues of Palestine and Kashmir : A Contrastive Study

Abstract

This research is an attempt to study the issues of, Palestine and Kashmir, through comparing on and interpreting each in the light at the other, regarding the essential aspects of the issues. This research studies, in its first aspect, the Geographical location from the egotistical and strattfical locations and to their impact in assuring their interests.

The second aspect is a historical background for the two issues. It displays that the two regions were pass way and a settlement of several ethnic and religious groups. It also shows the extent of using history by the conflicting sides to serve their claims in their ownership over these lands.

The third aspect studied is the ideological in terms of its great influence on both cares, its political exploitation, conscience to the extent that both cases become essentially ideological.

The fourth aspect discusses the British role and clearly explains the major role of the British in evolving the conflict in Palestine and Kashmir, for both cases had appeared during and after the British occupation. The research tackles the role of the united nations and the great powers within it. It studies the factors behind failure of any solution of the two cases. It seems that the essential factor for this failure revolves around the structural nature of such organization, especially, its Security Council, and the completion among the super powers to guarantee their interest and serving the allies.

The sixth aspect in this research is the mutual relationship between the conflicting parties, its role in determining the attitudes of conflicting parties to each other.

The seventh aspect studies the competition of aims between the sides of the conflict, and focuses on the comparison between their atomic abilities and the advantages from providing the conflicting sides with weapons.

In the final aspect, the research assures the main difference in the cases of Palestine and Kashmir and presents the general results of the this study.